

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من

خلال أدوات التحليل المالي

دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2014-2017

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– الأزهر عزه

مساعد المشرف الدكتور:

– رشيدة خالدي

من اعداد الطلبة:

– ربيع نوري

– السعيد بن قانة

– محمد علي بوغزالة

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أستاذ محاضر – أ –

أستاذ محاضر – أ –

أستاذ محاضر – أ –

سالم محمد الدينوري

عزه الأزهر

عيشوش محمد الحافظ

الموسم الجامعي: 2018/2019

كلمة شكر

أولاً الحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا الى إجازة هذا العمل المتواضع

ثم نتوجه بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى الأستاذ الدكتور

الفاضل "الأزهري عزه" والدكتورة "مرشيدة خالدي" اللذان قاما

بمرافقتنا إشرافهم على إجازة هذا العمل كما نتوجه بالشكر إلى

السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم لمناقشة هذه المذكرة

دون أن ننسى كل من مرافقتنا ولو بكلمة لإثراء هذا البحث

وننتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى من لهم كان الفضل في تعليمنا

حرفاً ونتمنى لهم دوام الصحة والعافية

الاهداء

لهدي هذا العمل المتواضع الى

والدينا الكرماء

وإلى كل العائلة والأقارب

ولهدي أيضا الى كل قريب أو بعيد من الأصدقاء

والى كل زملاء الدراسة من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي

نسأل المولى عز وجل ان يوفقنا لما تحب ويرضى ... لكم جميعا

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	المقدمة العامة
	الفصل الاول: مدخل نظري للتحليل المالي
2	تمهيد
3	المبحث الاول: ماهية التحليل المالي
3	المطلب الاول: التطور التاريخي للتحليل المالي
5	المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي
6	المطلب الثالث: أهمية واهداف التحليل المالي
9	المبحث الثاني: نطاق التحليل المالي
9	المطلب الاول: مجالات التحليل المالي
10	المطلب الثاني: نتائج التحليل المالي
11	المطلب الثالث: الاطراف المهتمة بالتحليل المالي
13	المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي
13	المطلب الاول: الميزانية المحاسبية
17	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
19	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
21	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
23	تمهيد

24	المبحث الاول: التحليل المالي من منظور سيولة/ استحقاق
24	المطلب الاول: ماهية الميزانية المالية
29	المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية
37	المطلب الثالث: شروط التوازن المالي
39	المبحث الثاني: التحليل المالي من المنظور الوظيفي
39	المطلب الاول: ماهية الميزانية الوظيفية
41	المطلب الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية
44	المطلب الثالث: شروط التوازن المالي الوظيفي
46	المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ودور التحليل المالي في ذلك
46	المطلب الاول: ماهية تقييم الاداء المالي
49	المطلب الثاني: خطوات تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
50	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الاداء
52	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة مجمع صيدال
53	تمهيد
54	المبحث الاول: تقديم عام لمجمع صيدال
54	المطلب الاول: نظرة عامة حول مجمع صيدال
60	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
66	المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لمجمع صيدال باستخدام التحليل المالي سيولة/ استحقاق
66	المطلب الاول: عرض الميزانية المالية المفصلة لمجمع صيدال
68	المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة المؤشرات المالية

فهرس المحتويات

73	المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية باستخدام النسب المالية
78	المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي لمجمع صيدال باستخدام التحليل المالي الوظيفي
78	المطلب الاول: عرض الميزانية الوظيفية المفصلة لمجمع صيدال
81	المطلب الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة المؤشرات المالية
85	خلاصة الفصل
87	خاتمة
89	قائمة المراجع
90	الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 - 1)	الميزانية المحاسبية اصول	15
(2 - 1)	الميزانية المحاسبية خصوم	16
(3 - 1)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	18
(4 - 1)	جدول تدفقات الخزينة	20
(1 - 2)	الميزانية المالية المفصلة اصول	27
(2 - 2)	الميزانية المالية المفصلة خصوم	28
(3 - 2)	الميزانية المالية المختصرة	29
(4 - 2)	الميزانية الوظيفية المفصلة	40
(5 - 2)	الميزانية الوظيفية المختصرة	41
(1 - 3)	صحيفة بيانات مجمع صيدال	56
(2 - 3)	اعداد الميزانية المالية المفصلة اصول لأربع سنوات	66
(3 - 3)	اعداد الميزانية المالية المفصلة خصوم لأربع سنوات	67
(4 - 3)	اعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات خصوم	68
(5 - 3)	اعداد الميزانية المالية المختصرة خصوم لأربع سنوات	68
(6 - 3)	حساب رأس مال العامل سيولة من اعلى الميزانية	69
(7 - 3)	حساب رأس مال العامل سيولة من اسفل الميزانية	69
(8 - 3)	حساب رأس مال العامل الخاص	70
(9 - 3)	حساب رأس مال العامل الاجنبي	70
(10 - 3)	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	71
(11 - 3)	حساب الخزينة الصافية وفق الطريقة الاولى	72
(12 - 3)	حساب الخزينة الصافية وفق الطريقة الثانية	72
(13 - 3)	حساب نسبة السيولة العامة	73
(14 - 3)	حساب نسبة السيولة المختصرة	73
(15 - 3)	حساب نسبة السيولة الفورية	74
(16 - 3)	حساب معدل دوران الزبائن	74

75	حساب معدل دوران الموردين	(17 - 3)
75	حساب نسبة التمويل الدائم	(18 - 3)
76	حساب نسبة التمويل الخاص	(19 - 3)
76	حساب نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	(20 - 3)
77	حساب نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	(21 - 3)
77	حساب نسبة تغطية المصاريف المالية	(22 - 3)
78	اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة اصول لأربع سنوات	(23 - 3)
79	اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة خصوم لأربع سنوات	(24 - 3)
80	اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة استخدامات لأربع سنوات	(25 - 3)
80	اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة موارد لأربع سنوات	(26 - 3)
81	حساب رأس مال العامل الصافي الاجمالي لأربع سنوات	(27 - 3)
82	حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لأربع سنوات	(28 - 3)
82	حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لأربع سنوات	(29 - 3)
83	حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي لأربع سنوات	(30 - 3)
83	حساب الخزينة الصافية الإجمالية لأربع سنوات وفق الطريقة الاولى	(31 - 3)
84	حساب الخزينة الصافية الإجمالية لأربع سنوات وفق الطريقة الثانية	(32 - 3)

فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
60	الهيكمل التنظيمي لمجمع صيدال	(1 – 3)

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال ادوات التحليل المالي ومعرفة ادائها اذا كان جيد ام لا واسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مجمع صيدال. اعتمدنا خلال الدراسة على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري والمنهج التحليلي يتمثل في دراسة الحالة وذلك بتحليل القوائم المالية باستخدام ادوات التحليل المالي وفق التحليل المالي الكلاسيكي والتحليل المالي الوظيفي، اظهرت النتائج ضرورة تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لتحقيق الاهداف المسطرة من خلال ادوات التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: تحليل المالي، تقييم الاداء المالي، قوائم المالية

Study Summary:

This study aims to identify and highlight the financial performance evaluation of the economic institution through the tools of financial analysis and knowledge of its performance if it is good or not and drop it on an Algerian institution represented at the Saidal Complex. In the course of the study, we relied on the descriptive approach that corresponds to the theoretical aspect and the inductive method of case study by analyzing the financial statements using the tools of financial analysis according to classical financial analysis and functional financial analysis. The results showed the necessity of evaluating the financial performance of the economic institution to achieve the established objectives. Through the financial analysis.

Keywords: Financial Analysis, Financial Performance Assessment, Financial Statements.

المقدمة

العامّة

تمهيد:

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، فهي تؤثر فيه وتتأثر به، ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها، كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط والاهداف وذلك بقياس الاداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط مسبقا ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة.

فعلى المؤسسة سواء كانت تعاني من المشاكل أم لا، عليها التحكم في قواعد التسيير وتحسين وضعيتها المالية من خلال اتخاذ نمط تسيير يعتمد على المعلومات المتوفرة في محيطها سواء الداخلي و الخارجي، ونشاطها الذي يهدف على تحقيق الثروة والظروف السائدة في المجتمع، والنمو والاستمرار، ومنه يتضح لنا أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يعتبر ضرورة ملحة لتوفير المعلومات التي تبين وتحلل الأداء في مختلف جوانب نشاطها والذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية المالية للمؤسسة والبحث في المشاكل التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها.

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل.

أصبحت عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم اصبح لازما اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الارقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية. بحيث يجب دراسة وتحليل وتفسير هذه الارقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. والاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللازمة وهذا ما يسعى التحليل المالي الوصول اليه.

طرح الإشكالية:

مما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة وتتمثل في مايلي:

- ماهي أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة وجب تجزئتها إلى أسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

- 1- ما هو المقصود بالتحليل المالي؟ وماهي الوثائق المستعملة في ذلك؟
- 2- ما هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- 3- كيف يساهم التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

❖ فرضيات الدراسة:

- 1- التحليل المالي اداة من ادوات التسيير المالي، يعتمد أساسا على الميزانية المحاسبية؛
- 2- تقييم الأداء المالي هو قياس مدى تحقيق المؤسسة اهدافها في المستقبل؛
- 3- يساهم التحليل المالي باستخدام ادواته في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بشكل فعال.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود للأسباب التالية:

- 1- رغبتنا الشخصية في تناولنا لموضوع التحليل المالي والذي يتوافق مع مجال تخصصنا؛
- 2- تحدد الموضوع يجعل منه مجالا مفتوحا في البحث والمعرفة؛
- 3- معرفة أهمية التحليل المالي ودوره الفعال في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة؛
- 4- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

❖ أهمية الدراسة:

- 1- تكمن أهمية الدراسة في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة؛
- 2- يعتبر الوسيلة الهامة في تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طريق القوائم المالية؛
- 3- إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لمجمع صيدال.

❖ أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- 2- معرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء؛
- 3- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة.

❖ حدود الدراسة:

1- الإطار الزمني:

البعد الزمني يتمثل في السداسي الثاني من نهاية شهر ديسمبر 2018 إلى جوان 2019، أما فيما يخص الجانب التطبيقي أختارنا الفترة من 2014 إلى 2017 وتم إسقاطها على مؤسسة إقتصادية.

2- الإطار المكاني:

تمت دراسة الحالة في مؤسسة إقتصادية متمثلة في مجمع صيدال.

❖ منهج البحث والادوات المستخدمة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على منهج تحليلي دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي حيث تم إسقاط الدراسة على مؤسسة إقتصادية جزائرية تمثلت في مجمع صيدال، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات للفترة الممتدة ما بين (2014-2017) باستخدام أدوات التحليل المالي.

❖ الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة تناولت موضوع التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء، سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الدراسات السابقة التي تمكننا في وضعها كقاعدة لدراستنا وهي كالتالي:

1/ دراسة اليمن سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، (2009-2008):

عالجت اليمن سعادة في رسالتها "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

2/ دراسة علاق فاطمة (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، (2014-

2015): عالجت علاق فاطمة في رسالتها "دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية أسقطت دراستها على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الوادي.

❖ هيكل الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال ادوات التحليل المالي - دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة من 2014 إلى 2017.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول مدخل نظري للتحليل المالي باعتباره أداة من أدوات التسيير المالي في يد المسير المالي لاتخاذ القرارات المالية واكتشاف الأخطاء وتصحيحها وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ماهية التحليل المالي المبحث الثاني: نطاق التحليل المالي المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي. في الفصل الثاني تطرقنا إلى مساهمة التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال طرحه في ثلاث مباحث، المبحث الأول: التحليل المالي من منظور سيولة/ استحقاق، المبحث الثاني: التحليل المالي من المنظور الوظيفي، المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ودور التحليل المالي في ذلك. أما الفصل الثالث والأخير بعنوان: دراسة حالة مجمع صيدال من الفترة 2014 إلى 2017 لتحليلها من الجانب التطبيقي، ويتضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال، المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لمجمع صيدال باستخدام التحليل المالي سيولة/ استحقاق المبحث الثالث: المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي باستخدام التحليل الوظيفي وانتهى الموضوع بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:
مدخل نظري
للتحليل المالي

تمهيد:

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة كونها تمثل العنصر الفعال في المؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة والالتزامات، و هذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة وهذه الأخيرة يتم تحديدها ودراستها ما يسمى بالتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقطة الضعف والعمل على تصحيحها و التخلص منها، ويمكن اعتبار نقطة الضعف بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي؛

المبحث الثاني: نطاق التحليل المالي؛

المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، المعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي

الفرع الأول: لمحة تاريخية

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات من هذا القرن الماضي بعض الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق للقطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة بين (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من مشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي. ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية المثالية لكل قطاع، وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن 20 كالتالي¹:

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث ظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة؛
- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية وسائل التمويل اللازمة؛
- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختبار الجيد وتأمين نوعية.

¹ منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 10.

المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن "لفترة زمنية شهر أو سنة" إلى تحليل ديناميكي "دراسة الحالة المالية للمؤسسة" لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات ومقارنة نتائجها¹.

الفرع الثاني: أسباب النشأة

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للشركات ويمكن تلخيصها كالآتي²:

أولاً/ الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرة الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها .

ثانياً/ التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: بينما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

ثالثاً/ الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليين و المتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

¹ منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص 10.

² حمزة محمود زبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 22-23.

رابعاً/ الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات¹.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعريفات نسبت إلى التحليل المالي كل حسب الجهة أو الكاتب الذي اصدر تعريفاً للتحليل المالي، ونحاول من خلال دراستنا التعرف على بعض أهم التعاريف وهي كالتالي:

تعريف 01: التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف ووضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال:

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة؛

- الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة².

تعريف 02: " التحليل المالي هو عملية اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات³.

تعريف 03: "التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضاً انه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية⁴.

¹ حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق، ص 23.

² أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في إدارة التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص 125 - 126

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 3.

⁴ مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص 79.

تعريف 04: "التحليل المالي هو دراسة وتقييم المركز المالي في فترة زمنية معينة قد تكون في الماضي أو الحاضر، بالاستناد على مختلف الوثائق المحاسبية والبيانات الاقتصادية والمالية المرتبطة بنشاطها وحالتها خلال هذه الفترة، جمال في الوصول لتقييم مختلف السياسات الداخلية التي تؤثر على ربحية المؤسسة ومدى ملاءمتها المالية وقدرتها على تحقيق المردودية، وهذا من خلال دراسة توازنها المالي وسياسات الاستثمار والتمويل ودرجة المخاطر والسوق بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية¹.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تقي بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية الأنشطة المشروع، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع. ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي²:

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، الانحرافات المحتملة إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- ✓ يساعد التحليل في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إقامة المشاريع؛
- ✓ يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المختلفة؛

¹ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2004، ص 16؛

² وليد ناجي الهياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 24.

- ✓ يساعد التحليل المالي توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال؛
- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة¹.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها:

- ✓ تحديد المركز المالي للمنشأة، وتحديد قيمتها السوقية؛
- ✓ تحديد مركز المنشأة الائتماني سواء كان قدرة المنشأة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها؛
- ✓ تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
- ✓ تحديد اتجاهات المنشأة وطريقة أدائها وسياساتها المالية؛
- ✓ تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد؛
- ✓ تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها اثر مالي؛
- ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال؛
- ✓ تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال المالك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرافقة لها؛
- ✓ تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة².
- ✓ تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها³.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص24.

² محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص115، 116؛

³ شعب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 38-39؛

- ✓ يهدف في التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة؛
- ✓ تحليل الإدارة الائتمانية وقرارات الائتمان؛
- ✓ التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية، وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية.¹

¹ شعب شنوف، مرجع سابق، 39؛

المبحث الثالث: نطاق التحليل المالي

للتحليل المالي مجالات ونتائج يستخلصها التحليل المالي وايضا هناك من هم مهتمون ومستفيدون من التحليل المالي وهذا ما سوف يتم التطرق اليه في المبحث على شكل ثلاث مطالب بداية من المجالات ثم النتائج وبعدها الاطراف المهتمة بالتحليل المالي.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

1- التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

2- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل¹.

3- تحليل الاندماج و الشراء: يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها في

حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.

4- تحليل تقييم الأداء: يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي، إضافة إلى السيولة و اتجاهات النمو.

5- التحليل من أجل التخطيط: يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد و ترغب

في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المواد الأولية، المنتجات، السلع والخدمات، ويعتبر التحليل المالي من الوسائل المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي².

¹ محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 9، 10.

² مداني بن بلغيث، انعكاسات تطبيق النظام الخاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي بعنوان النظام الخاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS)، جامعة ورقلة، 14/13 ديسمبر 2011، ص5.

المطلب الثاني: نتائج التحليل المالي

1- نتائج التحليل الخارجي

باختلاف المستعمل الخارجي للقوائم المالية تختلف النتائج التي يمكن أن تكون احد أو كل العناصر التالية:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ✓ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض؛
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة ؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛
- ✓ التحقق من المركز العام للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

2- نتائج التحليل الداخلي

ويمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- ✓ إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل؛
- ✓ الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلا بواسطة المديونية؛
- ✓ إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها؛
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار واو تمويل ، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛
- ✓ وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية¹.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، ط1، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1999، ص 12-13.

المطلب الثالث: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

أولا/ الأطراف الداخلية

1- إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- ✓ معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
- ✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
- ✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل وتقييم فعالية الرقابة؛
- ✓ تشخيص المشكلات الحالية.

2- المساهمون

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية ، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما نتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3- العاملون

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروعات المفيدة للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع التي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له اثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل¹.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص8-9

ثانيا/ الأطراف الخارجية

1- الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

2- العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

3- الهيئات الحكومية

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات الأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار؛
- غايات إحصائية؛

5 - الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.¹

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 10، 11.

المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

للتحليل المالي عدة مصادر من المعلومات وذلك لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومن أهم هذه المصادر الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج، والتي تساعد المحلل المالي من دراسة المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية

الفرع الأول: تعريف الميزانية المحاسبية

تعريف 01: تعرف الميزانية المحاسبية بأنها وثيقة ملخصة تعكس وضعية المؤسسة في وقت معين، وكذا تظهر الوضع المالي للشركة وبيان أصولها وهيكل مواردها.

كما تعرف الميزانية على أنها صورة للمؤسسة في تاريخ محدد وهذا من خلال تسليطها الضوء على كل ما تمتلكه الشركة من أصول وكل ما تحتاجه من الخصوم.

كما تعرف الميزانية على أنها ترجمة لوضعية ممتلكات المؤسسة من خلال عرض توضيحي مفصل لمختلف استخدامات المؤسسة و الموارد التي سمحت بتمويلها خلال فترة زمنية معينة¹.

تعريف 02: وتعرف أيضا "على أنها مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، وتعبير آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة².

الفرع الثاني: عناصر الميزانية المحاسبية

تتكون الميزانية المحاسبية من جانبين، في الجانب الأيمن يسمى الأصول، وفي الجانب الأيسر يسمى الخصوم:

أولا/ الأصول وترتيبها

1- الأصول غير الجارية: هي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة لفترة طويلة، وتشمل³.

✓ التثبيتات المعنوية: برمجيات المعلوماتية، العلامات التجارية؛

✓ التثبيتات المادية: أراضي، مباني، معدات؛

✓ التثبيتات المالية: سندات الفروع، سندات مساهمة أخرى.

¹ عقي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017، ص 50.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 174.

³ سعيدة بورديم، محاضرات في التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قلعة، 2014/2015، ص 22.

2- الأصول الجارية: هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، إضافة إلى ذلك في عناصر الأصول الجارية العملاء والنقديات¹.

ثانيا/ الخصوم وترتيبها

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطاتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤنات على الأعباء والخسائر، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة للمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي²:

✓ الأموال الخاصة: رأس المال، حقوق الملكية، الاحتياطات، نتيجة الدورة؛

✓ الديون طويلة الأجل: ديون الاستثمار، قروض بنكية؛

✓ الديون قصيرة الأجل: الموردون، أوراق الدفع؛

¹ سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 22.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 19.

الشكل رقم: (1 - 1) يوضح شكل الميزانية المحاسبية أصول

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارت بين الاقتناء - المنتج الايجابي او السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية اخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة سندات اخرى مثبتة قروض وأصول مالية اخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الاصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون حسابات دائنة اخرى استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الاموال الموظفة والاثول المالية الجارية الاخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19، 2009، ص29

الشكل رقم: (1 - 2) يوضح شكل الميزانية المحاسبية خصوم

الخصوم	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات وإحتياطات - إحتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع/ (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1 الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا					
مجموع الخصوم غير الجارية (2)					
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية					
مجموع الخصوم الجارية (3)					
مجموع عام للخصوم					

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19، 2009، ص30

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

الفرع الأول: مفهوم جدول حسابات النتائج

تعريف 01: "حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح الكسب أو الخسارة"¹.

تعريف 02: هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتتم الميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه الاستهلاكات (الأعباء). وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة².

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:

✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

✓ منتجات الأنشطة العادية؛

✓ المنتجات المالية والأعباء المالية؛

✓ أعباء المستخدمين؛

✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

✓ المخصصات للإهلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

✓ نتيجة الأنشطة العادية؛

✓ العناصر الغير عادية (أعباء ومنتجات)؛

✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

¹ المريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009 قرار وزاري مؤرخ في 26 يوليو 2008، ص 24 - 25

² مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 24 - 25.

الشكل رقم (1-3) يوضح شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الاعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى 2 - استهلاك السنة المالية 3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة 4- اجمالي فائض الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الاعباء العملياتية الأخرى مخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات 5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الاعباء المالية 6 - النتيجة المالية 7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5) الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع اعباء الأنشطة العادية 8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها) 9 - النتيجة غير العادية 10 - صافي نتيجة السنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) 11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الاقلية(1) حصة المجموع (1)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19، 2009، ص32

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

الفرع الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

التعريف الأول: تعد كشوفات التدفقات الاموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في اموال المؤسسة في الفترة الحالية والفترة السابقة أي بمعنى حضر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخاما للاموال، وتلك التي تعتبر مصدرا لها، وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا للادارة المالية في دراستها حركة الاموال التي تحصلت في الفترات الماضية¹.

التعريف الثاني: "كما عرفه جاموس بأنها قائمة سنوية تعد استنادا الى الاساس النقدي، وخلاصتها اظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين اول الفترة واخرها. وتوضح قائمة التدفقات النقدية الاثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل ام تدفق نقدي خارج².

ومما سبق نلخص الى ان جدول تدفقات الخزينة هو جدول يوضح حركية التدفقات الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والمتولدة عن أنشطة الاستغلال والاستثمار والتمويل وبالتالي تحديد مساهمة كل وظيفة في التغير الكلي لخزينة المؤسسة.

¹ يحاوي مفيدة وآخرون، اثر المعايير المحاسبية الدولية IAS – IFRS على التحلي المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادى، يومي 17-18 جانفي 2010، ص5.

² سوزان عطا درغام، " العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2008، ص36

الشكل رقم (1-4) يوضح شكل جدول تدفقات الخزينة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والارصدة - تغيير الضرائب المؤجلة - تغيير المخزونات - تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغيير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيبات تحصيلات التنازل عن التثبيبات تأثير تغيرات محيط الانماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض تدفقات أموال الخزينة المرتبطة التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19، 2009، ص36

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي ابتداء من التطور التاريخي للتحليل المالي وكذا أسباب نشأته، وقدمنا تعريفا عاما له، أهدافه، أهميته، كما تطرقنا إلى مجالاته وبعض الجهات المهتمة به، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج الذي يظهر مختلف مستويات النتائج والأعباء المحققة خلال دورة معينة من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة، ونستنتج من هذا الفصل أيضا أن التحليل المالي أداة مهمة جدا للمؤسسة الاقتصادية في معرفة مركزها المالي، وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتحديد النقائص والثغرات ومعالجتها ومعرفة قدرة المؤسسة على الاستمرارية مستقبلا وذلك بناء على نتائج التحليل المالي والأدوات المستخدمة فيه.

الفصل الثاني:

مساهمة التحليل

المالي في تقييم

الأداء المالي

للمؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية وطبيعة التحليل المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات المالية والخطط الاستثمارية للمؤسسة في المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على التحليل المالي للقوائم المالية وذلك وفق منظورين.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التحليل المالي من منظور سيولة / استحقاق؛

المبحث الثاني: التحليل المالي من المنظور الوظيفي؛

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ودور التحليل المالي في ذلك.

المبحث الأول: التحليل المالي من منظور سيولة/ استحقاق

يعتمد هذا النوع من التحليل على معرفة المركز المالي في المدى القصير وسمي أيضا بتحليل الذمة المالية لأنه يركز على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، ويتم إعداد الميزانية وفق هذا المنظور على درجة السيولة المتزايدة في جانب الأصول ودرجة الاستحقاق المتزايدة في جانب الخصوم.

المطلب الأول: ماهية الميزانية المالية

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية

" تعرف على أنها جدول يشمل جانبيين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق تحت مبدأ السنوية¹.

وتعرف أيضا "هي وثيقة محاسبية تمثل ممتلكات المؤسسة في جهة الأصول الجانب الأيمن، والتزاماتها في جهة الخصوم الجانب الأيسر في لحظة زمنية معينة².

كما تعرف على أنها "جزء يتعلق بفترة معينة غالبا تكون سنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، ما لها وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، ويعنى مبلغ الأموال التي يمتلكها³.

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل واجرائي وهو أن الميزانية عبارة عن "وثيقة محاسبة تمكنا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستعمالات المؤسسة.

¹ محمد الصالح الخناوي، الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 45.

² البشير بن عمر، محاضرات التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2016/2017.

³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، مرجع سابق، ص 17.

الفرع الثاني : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

أولا : تعديل عناصر الأصول

1/ الأصول الغير جارية: تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل¹:

— مخزون الأمان: وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف. حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

— حقوق على الاستثمارات: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.

— الكفالات المدفوعة: كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.

— الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

— المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ملاحظة: المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حاليا ضمن موجودات المؤسسة، وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 22-21

2/ الأصول الجارية:

لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات كما عرفها "Sanders Hatfield Moore" على أنها تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتني بقصد تحويلها إلى نقدية". وهي تشمل¹:

- **قيم الاستغلال:** تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.
- **القيم المحققة:** تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.
- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي توضع تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

ثانيا: تعديل عناصر الخصوم

حسب مبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين. تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

1/ الخصوم الغير جارية: وهي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

- **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- **الديون الطويلة الأجل :** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

2/ الخصوم الجارية: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع².

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 35

² مبارك لسلوس، مرجع سابق ص 22-23

ثالثا: الميزانية المالية المفصلة

الشكل رقم (2 - 1): يوضح شكل الميزانية المالية المفصلة أصول

الأصول	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصيد
أصول غير جارية (الأصول الثابتة) فارق الشراء التثبيات معنوية التثبيات العينية التثبيات الجارية انجازها التثبيات المالية السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة المساهمات الاخرى والحسابات الدائنة الاخرى السندات الاخرى المثبتة القروض والأصول المالية اخرى غير الجارية ضرائب مؤجلة على الأصل مجموع الاصول غير الجارية الاصول الجارية	207 20 خارج 207 21 و 22 خارج 229 23 265 26 خارج 265 و 269 271 و 272 و 273 274 و 275 و 276	2807 و 2907 280 خارج 2807 290 خارج 2907 281 و 282 و 291 و 292 293
المخزونات والمنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة - الاستخدامات الملحقه الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الاصول الاخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات واصول مالية جارية اموال الخزينة	30 الى 38 41 خارج 419 409 مدين 42 و 43 و 44 خارج 444 و 448 و 45 46 و 486 و 489 444 و 445 و 446 مدين 48 50 خارج 509 519 وغيرها من المدينين 51 و 59 و 52 و 53 و 54	39 491 495 و 496
مجموع الاصول الجارية المجموع العام للاصول		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19، 2009، ص 32

الشكل رقم (2 - 2): يوضح شكل الميزانية المالية المفصلة خصوم

N	الخصوم
101 و 108 109 104 و 106 105 107 12 11	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) رأس المال غير المطلوب العلاوات والإحتياطيات (الإحتياطيات المدمجة) (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية / (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1) رؤوس الاموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع (1) الخصوم غير الجارية
16 و 17 134 و 155 229 15 خارج 131 / 155 و 132	القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
40 خارج 409 دائن 444 و 445 و 447 419 و 509 دائن (42 و 43 و 44) (خارج 444 و 447) 45 و 46 و 48 519 وغيرها من الديون 51 و 52	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19، 2009، ص 32

رابعاً: الميزانية المالية المختصرة

الشكل رقم (2-3): يوضح شكل الميزانية المالية المختصرة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
***	الخصوم الغير جارية	***	الأصول الغير جارية
***	الأموال الخاصة		
***	الديون الطويلة والمتوسطة الأجل		
***	الخصوم الجارية	***	الأصول الجارية
***	المجموع	***	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما تم دراسته في مقياس التحليل المالي

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية

يعتمد في تحليل الميزانية المالية على ما يسمى بالمؤشرات المالية والنسب المالية وفق التحليل المالي الساكن.

الفرع الأول: المؤشرات المالية

أولاً: مفهوم رأس مال العامل سيولة FR

هو عبارة عن الفائض أو الجزء من الأموال الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة ، أو الفائض المالي بعد عملية تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والذي تخصصه المؤسسة لتمويل الاحتياجات الأخرى (الأصول المتداولة).¹

أ - حساب رأس مال العامل سيولة يتم حساب رأس مال العامل وفق طريقتين هما ²:

- طريقة من أعلى الميزانية: يتمثل رأس مال العامل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

$$FR = CP - AF$$

¹ بشير بن عمر، مرجع سابق، ص8.

² ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 46-47.

- طريقة من أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس مال العامل يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل

رأس مال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$FR = AC - CCT$$

ب- أنواع رأس مال العامل¹:

1- رأس المال العامل الخاص:

يبيّن مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية

وبتعويض الأموال الخاصة (الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

رأس المال العامل الخاص = أصول جارية - مجموع الديون

ويعتبر رأس المال الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

2- رأس المال العامل الأجنبي:

يبيّن قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمصادر ضرورية لنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 60.

موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

3- رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة و القيم الجاهزة¹.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الغير جارية}$$

ثانيا: تعريف الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

" يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل².

- كيفية حساب الاحتياج في رأس مال العامل BFR:

$$\begin{aligned} \text{الاحتياج في رأس المال العامل} &= (\text{الأصول الجارية} - \text{النقديات أو القيم الجاهزة}) \\ &- (\text{الخصوم الجارية} - \text{التسبيقات البنكية}) \end{aligned}$$

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 60.

² سعيادة بورديمة، مرجع سابق، ص 35.

ثالثاً: الخزينة الصافية Tn:

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية. أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. إن الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة. وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و الاحتياجات في رأس المال العامل، كما يلي¹:

الخزينة الصافية = النقديات أو القيم الجاهزة - التسيقات البنكية

$$Tn = FR - BFR$$

الفرع الثاني: النسب المالية

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشف المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة التقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

أولاً: نسب السيولة

تشير السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلى أنها لا تملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل².

¹ حياة نجار، محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص334.

أ - نسبة السيولة العامة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وتعتبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزئ من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

ب - نسبة السيولة المختصرة:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تكون هذه النسبة محدودة كحد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى يساوي 0.5 فإنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها القصيرة الأجل دون الحاجة للمخزونات .

ج - نسبة السيولة الفورية

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تكون هذه النسبة محدودة كحد أدنى يساوي 0.25 وحد أقصى يساوي 0.35 فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها القصيرة من خلال النقديات الجاهزة لديها فقط¹.

¹ رشيدة خالدي، محاضرات التحليل المالي المعمق، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2018/2019.

ثانيا: نسب النشاط (التسيير)

وهي تعرف بنسب التفسير وهي مكملة لنسب الهيكله لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية فهي تستخدم بهدف الوقوف على الكيفية التي تسيير بها الإدارة المالية الموارد المالية المتوفرة لديها¹.

أ - معدل دوران الزبائن

يسمح هذا المعدل بمعرفة مدة آجال تحصيل الحقوق على الغير وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة الماثلة} \times 360 \text{ يوم}}{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}}$$

ب - معدل دوران الموردين

تعبر هذه النسبة عن الآجال التي يمنحها الموردون للمؤسسة وهي بمثابة مصدر تمويل قصير الأجل ويعبر عليه بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{المردون والحسابات الماثلة} \times 360 \text{ يوم}}{\text{المشتريات السنوية خارج الرسم}}$$

ثالثا: نسب التمويل

تمكنا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة.

ومن أهم نسب التمويل نذكرها كآآي³:

¹ رشيدة خالدي، مرجع سابق.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الاداء والتنبؤ بالقشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص131.

³ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص47-48.

أ - نسبة التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الخصوم غير جارية}}{\text{الاصول غير جارية}}$$

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن.

ب - نسبة التمويل الخاص

وتعطي النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول غير جارية}}$$

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة.

رابعاً: نسب المديونية

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، وتعطي هذه النسب مؤشرات دقيقة حول الموضوع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل، ورغم المزايا التي يحققها اللجوء إلى الاستدانة إلا أن لديها سلبيات عديدة فزيادة المديونية عن حدها تؤدي إلى احتمال الوقوع في الإفلاس الذي يؤدي بدوره إلى حدوث صراعات بين كل من الملاك والمقرضين وإدارة المؤسسة، ونذكر بعض النسب المالية¹.

¹ ريمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 249.

أ - نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الخصوم غير جارية}}$$

وتعبر على مدى استقلالية الأموال الخاصة من خلال الموارد الدائمة

ب - نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{المجموع العام للخصوم}}$$

وتعبر على مدى استقلالية الأموال الخاصة في مجموع الخصوم .

ج - نسبة تغطية المصاريف المالية

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي الصافي}}$$

كلما انخفضت نسبة المصاريف المالية كان ذلك لصالح المؤسسة، ونعني بها مدى تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة، ومؤشر تحكم المؤسسة لمصاريفها¹.

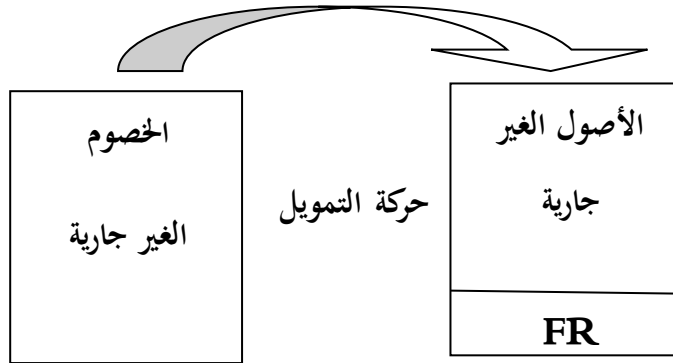
¹ بشير بن عمر، مرجع سابق.

المطلب الثالث: شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية:

- ❖ **الشرط الأول** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتماداً على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل¹.

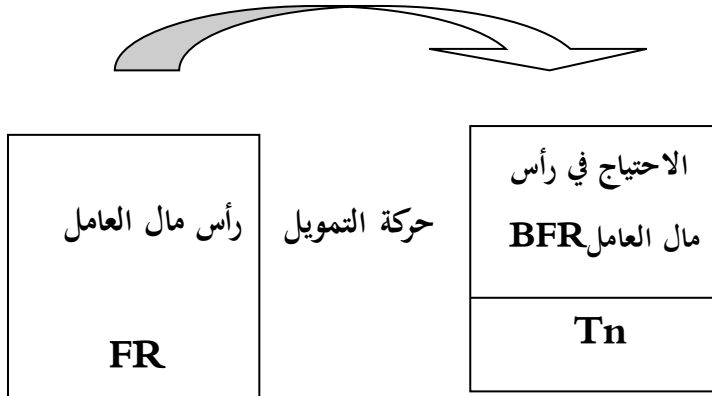
$$FR > 0$$



❖ الشرط الثاني

يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن:

$BFR < FR$ ، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش التغطية احتياجات دورة الاستغلال.

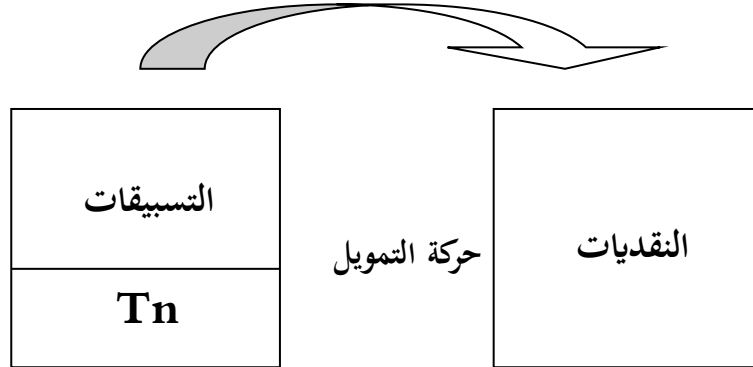


¹ شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2005، ص35.

❖ الشرط الثالث

خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات¹.

$T_n > 0$



¹ شوية دليلة، مرجع سابق، ص 35.

المبحث الثاني: التحليل المالي من المنظور الوظيفي

يختلف هذا النوع من التحليل المالي اختلافاً كبيراً إذ يعتمد في تحليل الميزانية على أربع مستويات ومكونة من ثلاث وظائف، وظيفة الاستثمار، الاستغلال، التمويل، وتسمى الميزانية حسب هذا النوع بالميزانية الوظيفية أي أن الميزانية يتم إعدادها وفق الوظائف المذكورة سابقاً لذلك سمي بالتحليل المالي الوظيفي، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الميزانية الوظيفية

الفرع الأول: تعريف الميزانية الوظيفية:

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية.

1/ تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي:

- مستوى الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة: تشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والإهلاكات والمؤنات والنتائج المتراكمة والاحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- مستوى استخدامات الاستقلال وموارد الاستغلال: تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد؛
- مستوى استخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- مستوى الخزينة: وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية¹.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص80-81.

الفرع الثاني: أهداف الميزانية الوظيفية

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إظهار تدفقات الموارد واستخداماتها المتراكمة منذ نشأة المؤسسة، حيث أن عناصر الاستخدامات والموارد تقيم على أساس القيمة الأصلية للتدفقات (إيراد أو مصرف). وتصنف على أساس الدورة التي ينتمي إليها المورد أو الاستخدام، أي الاهتمام بمصدر الأموال ووجهتها¹.

– **دورة الاستثمار:** تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول أو التنازل عن الأصول التي تكون الجهاز الإنتاجي للمؤسسة.

– **دورة الاستغلال:** تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي العمليات المرتبطة بالدورة قصيرة المدى (شراء، تخزين، إنتاج، بيع).

– **دورة التمويل:** تتضمن جميع عمليات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستخدامات الدائمة للمؤسسة وتطوير نشاطها.

الفرع الثالث: الميزانية الوظيفية والميزانية الوظيفية المختصرة

أولاً: الميزانية الوظيفية المفصلة

الشكل رقم: (2 – 4) يوضح الشكل الميزانية الوظيفية المفصلة

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es (بقيم إجمالية) – الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية – الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة Rd – الأموال الجماعية – الديون المتوسطة والطويلة الأجل – الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية) – المخزونات الإجمالية وحقوق العملاء وملحقاتها	موارد الاستغلال Rex – مستحقات الموردون وملحقاتهم
استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) – – حقوق أخرى	موارد خارج الاستغلال Rhex – موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et – المتاحات	موارد الخزينة Rt – الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص81.

¹ حياة نجار، مرجع سابق، ص43

ثانيا: الميزانية الوظيفية المختصرة

الشكل رقم: (2 - 5) يوضح الشكل الميزانية الوظيفية المختصرة

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
****	Rd الموارد الدائمة	****	Es الاستخدامات المستقرة
****	Rex موارد الاستغلال	****	Eex استخدامات الاستغلال
****	Rhex موارد خارج الاستغلال	****	Ehex استخدامات خارج الاستغلال
****	Rt موارد الخزينة	****	Et استخدامات الخزينة
****	R مجموع الموارد	****	E مجموع الاستخدامات

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ما تم دراسته في مقياس التحليل المالي المعمق

المطلب الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية

أ - رأس مال العامل الصافي الإجمالي

يعتمد التحليل الوظيفي في تحديد التوازن الدائم للمؤسسة على ضرورة تغطية الموارد المستقرة لإجمالي الاستخدامات المستقرة، وتمويل احتياجات دورة الاستغلال بالفائض من تلك الموارد الدائمة المتاحة، هذا الفائض هو ما يسمى برأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) .
ويحسب كما يلي¹.

رأس مال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

$$FRng = Rd - Es$$

¹ بلعور سليمان، مطبوعة التدريس المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2014/2013.

يعتبر رأس المال العامل الصافي الاجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالاتي:

- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛

- رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FRng = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز؛

- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ب - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $BFRg$:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجباية. يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزونات، و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، و هو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل¹.

1 - الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BFRex$: ينطبق عليه التعريف السابق و يتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال²:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$BFRex = Eex - Rex$$

¹ الياس بن ساسي ويوسف قرنيشي، مرجع سابق، ص 83-84

² بشير بن عمر، مرجع سابق، ص 18

2 - الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال¹:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

$$BER_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : و هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، و يحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

$$BFE_g = BFE_{ex} + BFE_{hex}$$

ج - الخزينة الصافية الإجمالية Tng

تتمثل الخزينة الصافية الإجمالية الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، أو تمثل الفرق بين رأس مال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس مال العامل الجمالي وتكتب بالعلاقتين التاليتين³.

$$\text{الخزينة الصافية الإجمالية} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}$$

$$Tng = Et - Rt$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية الإجمالية} = \text{رأس مال العامل الصافي الإجمالي} - \text{الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي}$$

$$Tng = FRng - BFR_g$$

¹ سعيدة بورديم، مرجع سابق، ص31

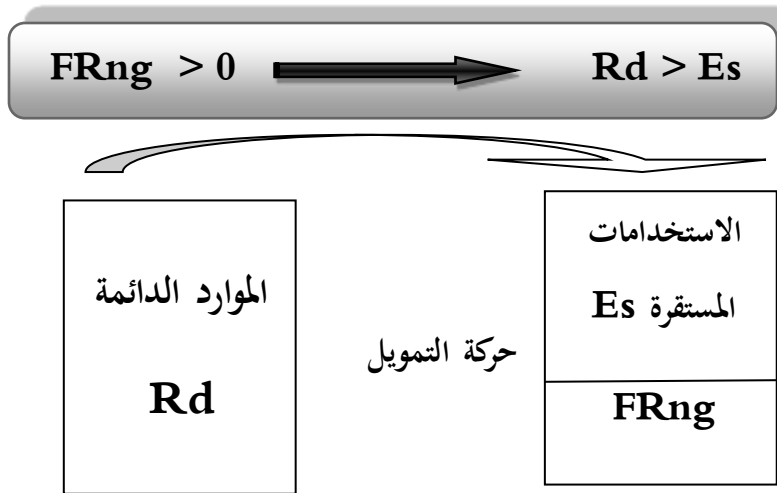
² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، المرجع سابق، ص85.

³ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص75

المطلب الثالث: شروط التوازن المالي الوظيفي

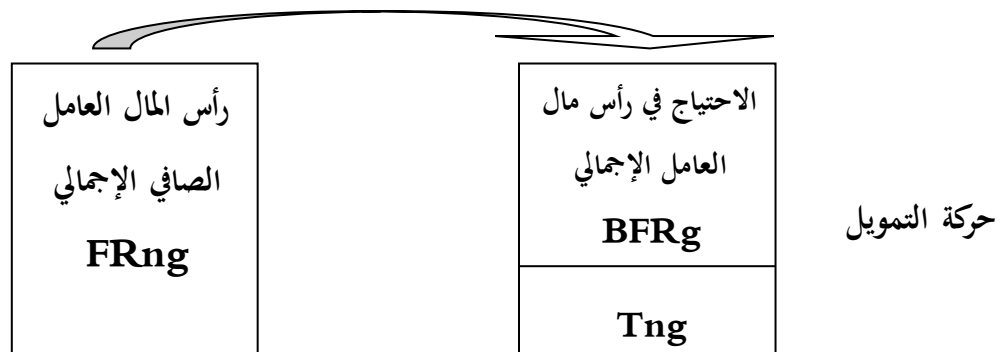
لكي يتحقق التوازن المالي الوظيفي يجب تحقق الشروط التالية¹:

أ - الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب، أي ان $FRng > 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والديون الطويلة.



ب - الشرط الثاني:

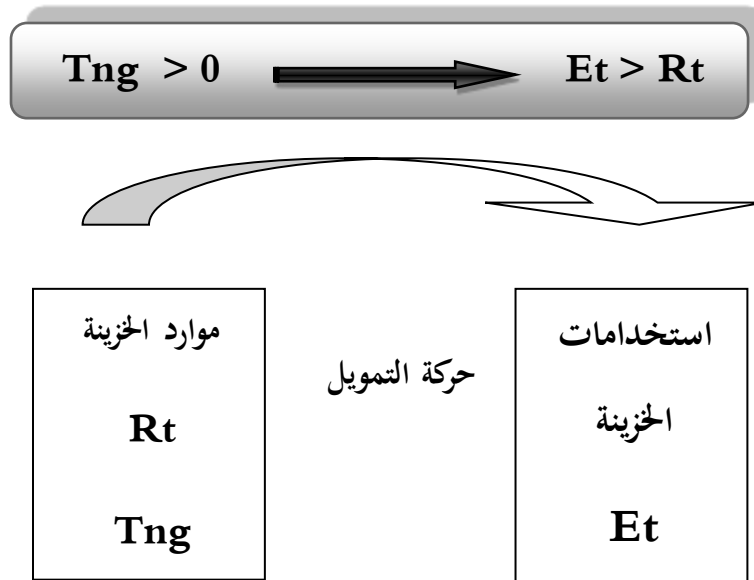
يجب أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن $BFRg < FRng$ ، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش التغطية احتياجات دورة الاستغلال.



¹ بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 35.

ج - الشرط الثالث:

خزينة موجبة، أي أن $T_{ng} > 0$ ، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحة¹.



¹ بلعور سليمان، مرجع سابق، ص35.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ودور التحليل المالي في ذلك

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

حتى نتمكن من إعطاء تعريف شامل لتقييم الأداء المالي لابد من التطرق إلى تعريف الأداء ومعرفة أيضا الأداء المالي، لذلك سوف نقوم بتعريف الأداء، ثم الأداء المالي، ثم في الأخير نعطي تعريف لتقييم الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء

يعتبر مصطلح الأداء مصطلحا متعدد الجوانب والإبعاد لإقرانه وتداخله مع عدة مصطلحات ومفاهيم متشابهة له، كالمر دودية والإنتاجية وحتى التنافسية، رغم أنه يختلف عن المفاهيم اختلافا كليا، وهذا ما يفسر اختلاف الباحثين في تحديد مفهومه، ويبرز الاختلاف حول تحديد مفهوم الأداء.

ومن الباحثين من يرى بأن الأداء هو: انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية و البشرية، و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها¹.

"يعرف كل من Jean Judith الأداء على أنه "مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المالية و غير المالية للمؤسسة من الأطراف المكونة لها والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد، هي التي من أهم مميزاتها الاستثمار الدائم لزيائنها، لعمالها ولمنتجاتها ومهامها². وفي الأخير يمكن أن نستخلص تعريفا للأداء بأنه:

" انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها "

¹ فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 236.

² مجنح عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير جامعة بكرة 2005م. ص 5.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

تعريف 01: يعرف بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لها من أمان، يزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة، على تصدي المخاطر والصعاب المالية¹.

تعريف 02: يعرف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة².

تعريف 03: ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة³.

ثالثا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة مالية تهدف إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال في المؤسسة. تقييم الأداء المالي في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم وهي إدارة المستثمرين والمقرضون والجهات الرسمية⁴.

¹ دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007/2006 ، ص 34.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

³ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06/05/2013 جامعة الوادي، ص 07.

⁴ عبد الغفار حلفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 53 .

ويمكن اعتبار أن تقييم الأداء المالي هو تقدير حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد، لتحديد ما يمكن قياسه¹.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال:

1. **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي يقدم أكثر مما مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداء لتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة؛
2. **التكوين:** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في تكوين الأفراد؛
3. **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات. ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل².
4. **التدريب:** إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، لذلك تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تحري قياس الأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق³.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار الميخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 40.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2002، ص 21.

³ عادل عشي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

تختلف أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة باختلاف الأطراف المهتمة به، سواء كانت إدارة المؤسسة المساهمين أو المقرضين، حيث يمكن توضيح أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة من وجهة نظر مختلف الأطراف كمايلي¹:

- ✓ تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني؛
- ✓ تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة؛
- ✓ تحديد مدى صلاحية السياسة المالية المتبعة؛
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل تتمثل في:

(1) جمع البيانات و المعلومات الإحصائية:

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة التي يمكن الحصول عليها في حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العامة المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و الاستخدامات ورأس المال عدد العاملين وأجورهم، غير المتعلقة بالسنوات والبيانات عن الأنشطة المنشأة المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات².

(2) تحليل و دراسة البيانات و المعلومات الإحصائية:

لوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية والاعتمادية لهذه البيانات³.

¹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشايش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة "دراسة حالة مطاحن الواحات"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة "التحدي"، جامعة سعد دحلب، البلدة، 14 - 13 ديسمبر 2011، ص 05

² مجيد محمد كرخي، تقوم الأداء باستخدام النسب المالية، دار الماهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39.

³ رزيقة تالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2011، ص 13.

3) إجراء عملية التقييم :

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي يمكن الاعتماد عليه .

4) اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم :

فيكون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة والانحرافات والانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .

5- تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط الناجمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة¹.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتفسير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة. والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية²:

- تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة؛
- تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية؛
- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات؛

¹ رزينة تالي، مرجع سابق ص13 - 14.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 24.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة¹.

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 24.

خلاصة الفصل:

اعتمد التحليل المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة. لكن على الرغم من هذا تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، وحتى يتمكن التحليل المالي من الوصول إلى نتائج أكثر دقة لابد من دراسة كل منظور جاء به التحليل المالي.

الفصل الثالث:
دراسة حالة
مجمع صيدال

تمهيد:

بعد أن تطرقنا لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق أدوات التحليل المالي من الجانب الكلاسيكي والجانب الآخر ألا وهو التحليل المالي الوظيفي في الدراسة النظرية، لكن تبقى الدراسة النظرية أحيانا ناقصة وغامضة نوعا ما، لذلك لابد لها من الدراسة التطبيقية، وكان اختيارنا لمؤسسة اقتصادية المتمثلة في مجمع صيدال، حتى نبين مدى تطابق وانسجام بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

سوف نتعرض في هذا الفصل إلى تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال بالطريقتين الكلاسيكية والتحليل المالي الوظيفي مع بعض النسب، وذلك بعد اعطاء لمحة عامة على مجمع صيدال وهيكله التنظيمي، سوف نقوم بإعداد الميزانيات وذلك حسب كل منظور من ثم حساب المؤشرات المالية وبعض النسب كما ذكرنا آنفا.

كل هذا سنعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال؛

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال باستخدام التحليل المالي سيولة/ استحقاق؛

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال باستخدام التحليل المالي الوظيفي.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

تميز المشهد في سوق الدواء الجزائري خلال العقد الماضي بتغيرات عميقة، فقد أدى التوسع في صناعة الأدوية في بلدنا إلى خلق خمسين وحدة إنتاج وتمركز مختبرات دولية كبرى، فدخل الوافدين الجدد، يحد الاقتصاد الوطني من اعتماده على الاستيراد وكذا تحسين وصول الدواء إلى المواطن، ويضع المشهد الصناعي الجديد في قلب اهتماماته جميع متطلبات الجودة والقدرة التنافسية، فهذه هي التحديات الرئيسية التي يواجهها مجمع صيدال يوميا حيث أن نتائجها سيكون لها شأن في تحديد المكان والدور الذي سيلعبه المجمع على مستوى السوق، ويتمكن في السنوات المقبلة من الحصول على أداة صناعية تعادل تلك الخاصة بالمجمعات العالمية الكبرى.

أولا/ نشأة مجمع صيدال¹:

إن أول مراحل إنشاء مجمع صيدال هو إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بأمر رئاسي يوكل لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، ثم أنشأت المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية حسب المرسوم "82 / 161" المؤرخ في 24 أبريل 1982، وكانت مهمتها تتمثل في ضمان احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الأدوية بهدف تموين السوق الجزائرية بكميات كافية، وقد تم إعادة تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني سنة 1984 حيث أطلق عليها اسم مؤسسة صيدال (SAIDAL)، وفي أبريل 1987 تم إدماج مركب المدينة لإنتاج المضادات الحيوية (Antibiotique) الذي كان تابعا للشركة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC)، وفي 1989 استفادت هذه المؤسسة من الإصلاحات الاقتصادية وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير، حيث اختيرت من بين أوائل المؤسسات الوطنية لكي تصبح شركة ذات أسهم، هدفها احتكار الإنتاج وتوزيع الأدوية و إشباع السوق الجزائرية بها.

وسمحت التغيرات في عام 1993 التي أجريت على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع، وقد تم أيضا في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي للمؤسسات القطاع العمومي وفي سنة 1997 وضعت المؤسسة مخطط لإعادة الهيكلة الذي أدى إلى تحويل المؤسسة إلى مجمع صناعي وذلك في 02 فيفري 1998 تم تسميته مجمع صيدال، يضم ثلاثة فروع

¹ الموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00

<http://www.saidalgroup.dz/production.htm>

(فارمال، أنتيبوتيكال وبيوتيك)، وفي 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%، وفي سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إبييرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة تافكو" من 38.75% إلى 44.51%، وفي 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال إبييرال إلى حدود 60% وأما في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروع الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبوتيكال ، فارمال، وبيوتيك.

ثانيا/ تعريف مجمع صيدال¹:

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر بـ 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% من رأسمال صيدال ملك للدولة و20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، يقع مقره الاجتماعي في 01 شارع يحي لعياشي "حسين داي بالجزائر العاصمة، الذي أنشأ في 1998/02/02، وهو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO9001 نسخة 2000، منحتة إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة والجودة.

كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999، وتتمثل مهمة المجمع في تطوير، وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، وتتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى الوطني والاقليمي مع دخول السوق الاجنبية مستقبلا ويمكن تلخيص صحيفة البيانات للمجمع في الجدول التالي:

1 لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>

الجدول رقم (3 - 1) صحيفة بيانات مجمع صيدال

الاسم	مجمع صيدال
الشعار (العلامة التجارية)	
المقر	الطريق الوطني رقم 11 حسين داي الجزائر بالعاصمة
راس المال	شركة مساهمة براس مال 2.500.000.000 دج
طبيعة الصفقة	سعر عرض العام 20% من راس مال 2.000.000 سهم
نوع الاوراق المالية	اسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع 80% chimie-pharmacie
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية بسعر 250 دج وتصدر ب 800 دج
مدة العرض	من 15 فبراير الى 15 مارس 1999
الدخول الى البورصة	17 جويلية 1999

Source: Consulté le 20.05.2019 <http://www.cosob.org>

ثالثا/ اهداف المجمع¹:

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيصة* والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي، مع تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية²:

✓ الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات المصدر النباتي والاستثمار فيه بشكل معلن وصريح؛

✓ تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة؛

¹ الموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00 <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>

*الأدوية الجنيصة تعادل الأدوية الأصلية في الجانب العلاجي، تتحصل المخابر غير الأصلية على حق إنتاجها بعد إنقضاء فترة الحماية المقدرة عادة ب سنة من المخابر الأصلية.

- ✓ تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث و التطوير المنتجات جليسة جديدة؛
- ✓ إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية والاستراتيجية والذكاء الصناعي؛
- ✓ تطوير الشراكة من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية، سواء على شكل استثمار مباشر أو عن طريق اتفاقيات التكيف (Le fayonnage)؛
- ✓ ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية؛
- ✓ دخول الأسواق الخارجية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والاهتمام بانشغالات الصحة العمومية في الجزائر؛
- ✓ المساهمة في الحد من الواردات؛
- ✓ الزيادة من مستوى رضى المستهلك.

رابعا/ استراتيجية المجمع

يعتمد المجمع أساسا على تطوير الأدوية الجنيصة التي يتطلبها السوق الوطني ويسعى لتحسين صورته من خلال الرعاية الدائمة للسكان وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل ضمان اتصال المجمع مع زبائنه وتحقيق رضاهم، ولذلك تم اعتماد لوحة القيادة المستقبلية (score(Balanced card وهو نظام للإدارة هدفه قيام المؤسسة بتحديد رؤيتها واستراتيجيتها وترجمتها إلى عمليات، مع الاهتمام بالتغذية العكسية التي توفر المعلومات حول العمليات الداخلية والخارجية، وذلك بهدف تطوير الكفاءات و الاستراتيجية باستمرار. ولهذا النظام أربعة أبعاد هي¹:

- ◀ **الربحية:** يتميز هذا النظام بالصرامة في التسيير المالي للمجمع ومختلف وحداته وفروعه؛
- ◀ **السوق:** حيث تم وضع الزبون في مركز اهتمامات الإدارة (الصورة، الخدمة والعلاقة جودة سعر)؛
- ◀ **التحكم في العمليات الداخلية:** بهدف التحكم في الوقت، الجودة والإنتاجية؛
- ◀ **التعلم والنمو:** وهي تستهدف التجديد والتكوين المتواصل.

¹ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>

لا يزال مجمع صيدال يحاول الوفاء بالتزاماته واحترام الدور الاجتماعي الذي يلعبه من أجل المواطن من خلال¹:

- تعزيز النشاط البيئي والوقاية من المخاطر؛
- المساهمة المالية المنتظمة للمؤسسات التعليمية (توزيع الجوائز، وتوفير وسائل النقل، وتنظيم حملات تحسيسية حول الأسنان و التوزيع المجاني لمعجون الأسنان، و تخصيص زيارات الأطفال المدارس لمواقع الإنتاج والبحث للمجمع)؛
- رعاية الفرق الرياضية؛
- تقديم الدعم للجمعيات البيئية؛
- رعاية جمعيات الطب والصيدلة والكيمياء (أكثر من 60 سهم للرعاية في عام 2002)؛
- رعاية الجمعيات الخيرية والمرضى؛
- هبات من الأدوية لصالح المرضى؛
- المشاركة في جهود الإغاثة لضحايا الكوارث المختلفة، الداخلية والخارجية.

¹ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، <http://www.saidalgroup.dz/production.htm>

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يعتمد استمرار نشاط المجمع على مدى تحديده للأهداف الاستراتيجية ووضع هيكل تنظيمي يتلاءم معه.

أولاً/ الهيكل التنظيمي للمجمع

ينقسم مجمع صيدال إلى عدة مديريات وفروع يتم إدارتها من طرف المديرية العامة التي تولي عدة مهام في الإدارة إلى المديريات المركزية والإدارة العامة، ومن خلال الشكل الموالي يمكن التمييز بين الوظائف والفروع وذلك حسب التدرج الهرمي وتسلسل الوظائف في المجمع، وكل فرع من هذه الفروع بإمكانه الاستفادة من خدمات المديريات المترابطة، ويضمن التنسيق الكافي بين ذلك من خلال المديرية العامة للمجمع، لذلك فإن نوع الهيكل المعتمد في هذه الحالة هو الهيكل المصفوفي أو ما يعرف بالهيكل الإبداعي والذي يتميز بما يلي:

➤ التسيير اللامركزي للفروع والوحدات داخل المجمع؛

➤ تداخل الوظائف والمسؤوليات؛

➤ وجود فرق عمل بحثية موزعة في الوحدات.

سنحاول شرح ذلك من خلال تبيان مختلف المديريات والفروع في المجمع والموضحة في الهيكل التنظيمي الموالي¹:

¹ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، مرجع سابق.

الشكل رقم (3 - 1) الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



Source: <http://www.sidalgroup.dz/production.htm>. consulté le 20.05.2019

ثانيا/ المديرية العامة للمجمع

الهيكل الإداري الذي تنطوي عليه المديرية المركزية يتمثل في الآتي¹:

(1) مركز البحث والتطوير (CRD): أنشأ هذا المركز بتاريخ 27 جويلية 1998 وهو مكلف أساسا ب:

➤ تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الاستراتيجية صيدال في مجال العلوم الطبية وخصوصا في الإبداع الصيدلاني؛

➤ المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛

➤ ترقية وتثمين و نشر الأعمال التقنية و العلمية و نتائج البحث؛

➤ التصميم و التطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع؛

➤ تجميع الوسائل المادية والتقنية وكذا تحفيز وتثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية وسيرورة سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر؛

➤ تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية و الصيدلانية التقنية والميكرو بيولوجية؛

➤ القيام بأعمال البحث والدراسة التي تسمح للمجمع بتأسيس التحالفات والشراكة الاستراتيجية المربحة.

(2) مديرية التسويق والمبيعات: تتمتع هذه المديرية بفريق طبي تسويقي ذا مستوى عالي، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي كل القطر الوطني.

(3) مديرية أنظمة الإعلام: تتمثل مهمتها في ضمان التنسيق بين مختلف وظائف المجمع والترويج لمنتجاته.

(4) مديرية الشراكة والتطوير: نظرا للمكانة الهامة والأهمية الاستراتيجية التي يوليها المجمع للشراكة الصناعية، تم إنشاء مديرية للشراكة والتطوير داخل المديرية العامة للمجمع، ومن المهام المنسوبة إليها:

➤ تحديد ووضع حيز التنفيذ استراتيجية المجمع في مجال الشراكة والتطوير الصناعي والبحث عن شركاء محتملين وتحديد مشاريع للشراكة؛

➤ التفاوض والتحضير للاتفاقيات التي لا تتنافى مع النظام القائم؛

➤ الاهتمام بالعمليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين المؤسسات المشتركة؛

¹ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، مرجع سابق.

- ◀ المشاركة حسب كل حالة في متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية؛
 - ◀ التنسيق ومتابعة تقدم المشاريع الصناعية ومساعدة الشركاء لدى الإدارات المحلية والوطنية من أجل الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية، رخصة البناء... الخ).
 - وتتلخص أهدافها فيما يلي²:
 - ◀ الرفع من الحصة السوقية الحالية للمجمع؛
 - ◀ إدماج المجمع في السوق الإقليمية والدولية في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تحويل؛
 - ◀ التكنولوجيا والحصول على معرفة الكيف؛
 - ◀ توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين جودتها وتخفيض الأسعار.
- (5) **مديرية ضمان الجودة:** وهي مديرية تقنية مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص تشكيل المنتجات المطابقة للأصل، تعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار الايزو 9001.
- (6) **مديرية التدقيق الداخلية:** تتمثل مهامها أساسا في مراقبة التسيير، ويعمل بها عددا من الإطارات المكونة في الرقابة والمراجعة.
- (7) **مديرية التطوير الصناعي والشراكة:** تهتم هذه المديرية بكل النشاطات المرتبطة بالتطوير الصناعي، خاصة الاستثمار في مجال الشراكة سواء مع الوطنيين أو الأجانب، وهذا لتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الوطني وفي الأسواق العالمية.
- (8) **مديرية المستخدمين:** مهمتها تتمثل في توظيف واستقطاب واختيار الكفاءات ثم متابعة المسار الوظيفي للمستخدمين في المجمع، وخاصة التكوين الذي يعتبر أهم الأولويات في المديرية.
- (9) **مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية:** تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية في تسيير الاستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية والتمويل على المدى المتوسط والطويل، وهذا إضافة إلى متابعة محفظة الأوراق المالية للمجمع في السوق الثانوي.

² لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، مرجع سابق.

ثالثا/ مراكز التوزيع³:

يتوفر المجمع على ثلاث مراكز للتوزيع، تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني، وهي كما يلي:

بتوفرها على الوسائل اللوجستية القوية والإمكانات البشرية الشابة، الحيوية والمتخصصة، فإن هذه المراكز تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

(1) **مركز التوزيع للوسط ucc**: تم إنشاؤها سنة 1996، كان أول مركز توزيع للمجمع. كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع انطلاقا من نقطة بيع واحدة. مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها، من إنشاء مركزين للتوزيع أحدهما بباتنة والآخر بوهران

(2) **مركز التوزيع للشرق (باتنة) ucb**: أنشئت سنة 1999، حيث يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية.

(3) **مركز التوزيع الغرب بوهران uco**: تأسس عام 2000 من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في المنطقة الغربية.

رابعا/ مصانع الإنتاج⁴:

تمتلك صيدال 09 مصانع للإنتاج بسعة إجمالية قدرها 200 مليون وحدة بيع:

(1) **مصنع المدية**: متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلينية وغير البينيسيلينية. يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركيب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم وعن طريق الحقن، ووحدة الإنتاج الاختصاصات الصيدلانية وكذا مبنيين: أحدهما مخصص للمنتجات البينيسيلينية، والآخر للمنتجات غير البينيسيلينية.

(2) **مصنع الدار البيضاء**: وهو أقدم وحدات الفرع حيث تعود نشأته إلى سنة 1958، أين كان تابعا للمخبر الفرنسي Labaz قبل تأميمه حاليا، ويقوم هذا المعمل بصناعة العديد من الأدوية وصيغ مختلفة (أقراص، شراب، محاليل الغسل، المحاليل المذايبة، والمراهم) وهو يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة والتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي.

³ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، مرجع سابق.

⁴ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، مرجع سابق.

(3) مصنع جسر قسنطينة: يتمتع بقدرة إنتاج تفوق 18 مليون وحدة بيع، وهو المنتج الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة، وهو يتكون من قسمين مختلفين:

الأول لصناعة الصيغ الغالينية، تحميلات، أنيولات وأقراص، والثاني مجهز بتكنولوجيا جد متطورة، ويتخصص في صناعة المحاليل الكثيفة (جيوب وقارورات)، ويحتوي هذا المعمل على مخبر لمراقبة الجودة، وهو مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي والسماوي (toxicologic) والتسيير التقني والوثائقي، كما يحتوي أيضا على خمس ورشات للإنتاج.

◀ ورشة التحميلات (suppositoires): بقدرة إنتاج 5.8 مليون وحدة بيع؛

◀ ورشة الأقراص والمليسات (dragees) بقدرة إنتاج 3.59 مليون وحدة بيع؛

◀ ورشتين لإنتاج المحاليل المكثفة بحيث:

◀ ورشة المحاليل المكثفة جيوب بقدرة إنتاج 9.8 مليون وحدة بيع؛

◀ ورشة المحاليل المكثفة قارورات بقدرة إنتاج 550000 مليون وب.

(4) مصنع الحراش: قدرته الإنتاجية تقدر ب 20 مليون وب، ويتكون من مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والتسيير التقني والوثائقي لخمسة ورشات إنتاج التي تتمثل في:

◀ ورشة الشراب، بقدرة إنتاج 4.4 مليون وب؛

◀ ورشة المحاليل بقدرة إنتاج 0.9 مليون وب؛

◀ ورشة الأقراص و المليسات (dragees) بقدرة إنتاج 3.3 مليون وب؛

◀ ورشة المراهم بقدرة إنتاج 7.5 مليون وب؛

◀ ورشة التحميلات بقدرة إنتاج 2 مليون وب.

(5) مصنع شرشال: المنتج الجزائري الوحيد لمركز غسل الكلى، ويتكون من:

◀ ورشة إنتاج بقدرة إنتاج تفوق 200000 وحدة بيع؛

◀ مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية والمكروبيولوجية والسماوية الصيدلانية.

◀ مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية والمكروبيولوجية والسماطة الصيدلانية.

(6) مصنع قسنطينة: يقع في قسنطينة، في المنطقة الشرقية للبلد، يتوفر على ورشتين مختصين في إنتاج الشراب.

(7) مصنع قسنطينة خاص بالأنسولين: متخصص في إنتاج الأنسولين البشرية من ثلاثة أنواع السريع ، القاعدي والمركب 25، على شكل قارورات).

مصنع عنابة: تم تحويله إلى فارمال بعد حل ECOPHARM بتاريخ 31 ديسمبر 1997، ويقع هذا المعمل في ولاية عنابة وهو متخصص في صناعة الصيغ الجافة (أقراص و حبيبات)، كما أنه يحتوي على ورشة لصناعة الصيغ الجافة بقدرة إنتاج تقدر ب 8.000.000 وحدة بيع في السنة⁵.

⁵ لموقع الرسمي لمجمع صيدال، تاريخ المشاهدة: 2019/05/20 16:00، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال باستخدام التحليل المالي سيولة/ استحقاق

سوف نقوم في هذا المبحث بتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال بالتحليل المالي سيولة/ استحقاق ونقوم بتحليل الميزانية المالية بواسطة المؤشرات المالية وتقييم الأداء باستخدام النسب المالية.

المطلب الاول: عرض الميزانية المالية المفصلة لمجمع صيدال

الجدول رقم (3 - 2) اعداد الميزانية المالية المفصلة اصول لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
الاصول الثابتة	13,003,229,373.47	15,767,186,133.72	30,441,796,482.93	33,959,354,465.81
فارق الأقتناء	58,268,550.00	87,341,040.00	115,414,200.00	115,414,200.00
تثبيتات معنوية	12,030,521.60	21,588,150.02	16,879,626.76	13,643,850.95
الأراضي	4,514,492,953.87	4,514,492,953.87	10,383,338,837.77	10,383,338,837.77
المباني	1,762,997,822.76	1,649,608,532.26	1,692,900,275.48	1,766,306,904.14
تثبيتات عينية أخرى	1,604,049,468.87	1,189,497,235.41	1,299,353,290.89	1,351,564,152.29
تثبيتات في شكل أمتياز	86,261,341.26	278,103,983.68	277,770,251.06	276,361,487.38
تثبيتات جاري أنجازها	2,502,907,388.68	5,363,985,192.51	11,189,299,772.01	13,501,512,857.53
مساهمات أخرى وديون دائنة	1,846,291,841.31	1,465,132,799.40	1,388,910,621.59	1,466,608,492.92
سندات الموضوعه موضع المعادلة/المؤسسات المشاركة	49,030,988.72	584,859,076.01	632,578,120.03	630,537,294.94
سندات والقسائم	103,321,318.61	140,479,615.20	3,000,000,000.00	4,000,000,000.00
تثبيتات مالية أخرى أقراض	0.00	0.00	154,332,649.23	157,814,646.73
ضرائب مؤجلة -الأصول	463,577,177.79	472,097,555.36	291,018,838.11	296,251,741.16
الاصول المتداولة	18,584,475,032.46	19,154,714,686.96	15,948,740,174.48	14,359,590,124.42
حسابات المخزون	5,606,916,340.97	4,965,900,019.13	5,729,341,770.32	4,883,145,010.78
الزبائن	3,448,794,401.79	3,822,680,037.51	3,640,948,917.45	3,192,081,776.57
الحسابات الأخرى المدينة	1,036,790,150.80	1,139,842,768.95	1,255,089,406.58	1,357,618,287.35
الضرائب	256,042,010.23	179,420,574.16	173,799,702.60	169,292,263.58
الأموال المؤتقة والأصول المالية الجارية الأخرى	18,795,412.47	40,666,666.67	0.00	0.00
الفوائد المنظرة	3,018,559,989.19	3,018,559,989.19	18,559,989.19	18,559,989.19
الحزينة	5,198,576,727.01	5,987,644,631.35	5,131,000,388.34	4,738,892,796.95
المجموع العام للأصول	31,587,704,405.93	34,921,900,820.68	46,390,536,657.41	48,318,944,590.23

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1.2.3.4)

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم (3 - 3) اعداد الميزانية المالية المفصلة خصوم لأربع سنوات

2017	2016	2015	2014	البيان
41,250,228,670.09	38,861,237,692.96	28,239,754,070.79	26,079,391,337.35	الموارد الدائمة
27,931,531,057.74	27,464,009,197.27	20,465,934,577.15	17,590,664,386.45	الاموال الخاصة
2,500,000,000.00	2,500,000,000.00	2,500,000,000.00	2,500,000,000.00	رأس المال
0.00	0.00	2,586,812,201.59	0.00	مساهمات دولة
8,721,856,492.20	8,721,856,492.20	0.00	0.00	علاوات مرتبطة برأس المال
12,991,033,164.36	12,861,813,853.88	12,251,816,341.17	11,282,665,927.33	الاحتياطات
1,585,712,860.28	1,585,712,860.28	145,245,635.13	218,627,945.68	فارق اعادة التقييم
955,727,524.41	1,037,081,287.61	1,025,006,852.16	778,627,191.02	فارق المعادلة
1,376,295,647.88	1,509,161,605.06	1,143,817,990.89	1,477,751,553.22	النتيجة
-1,080,714,611.43	-1,766,796,831.11	-166,052,299.51	371,301,688.91	مايرحل من جديد-خسائر
881,619,980.04	1,015,179,929.35	979,287,855.72	961,690,080.29	فوائد الاقلية
13,318,697,612.35	11,397,228,495.69	7,773,819,493.64	8,488,726,950.90	الخصوم غ الجارية
10,894,562,658.08	8,973,229,626.56	4,821,513,005.59	3,383,163,695.36	قروض وديون مالية
17,509,995.00	17,509,995.00	285,333,000.95	267,823,005.95	ديون أخرى غير جارية
1,059,992,788.80	1,061,401,552.48	1,061,401,552.48	3,456,705,764.33	ضرائب مؤجلة
1,346,632,170.47	1,345,087,321.65	1,605,571,934.62	1,381,034,485.26	مؤونات ومنتجات مقيدة سلفا
7,068,715,920.14	7,529,298,964.45	6,682,146,749.89	5,508,313,068.58	الخصوم الجارية
1,436,731,269.94	2,430,054,019.90	1,931,770,182.61	1,460,434,895.94	موردون وحسابات ملحقة
726,697,526.43	776,153,641.37	402,507,323.51	363,939,782.75	ضرائب
4,107,579,876.69	3,512,927,858.77	3,619,036,497.36	3,055,762,788.63	ديون أخرى
797,707,247.08	810,163,444.41	728,832,746.41	628,175,601.26	خزينة الخصوم
48,318,944,590.23	46,390,536,657.41	34,921,900,820.68	31,587,704,405.93	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1.2.3.4)

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم (3 - 4) اعداد الميزانية المالية المختصرة اصول لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
الاصول الثابتة	13,003,229,373.47	15,767,186,133.72	30,150,777,644.82	33,959,354,465.81
الاصول جارية	18,584,475,032.46	19,154,714,686.96	15,948,740,174.48	14,359,590,124.42
المجموع العام للاصول	31,587,706,419.93	34,921,900,820.68	46,099,517,819.30	48,318,944,590.23

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم (3 - 5) اعداد الميزانية المالية المختصرة خصوم لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
الموارد الدائمة	26,079,391,337.35	27,260,466,215.07	38,861,237,692.96	41,250,228,670.09
الاموال الخاصة	17,590,664,386.45	19,486,646,721.43	27,464,009,197.27	27,931,531,057.74
الخصوم غ الجارية	8,488,726,950.90	7,773,819,493.64	11,397,228,495.69	13,318,697,612.35
الخصوم الجارية	5,508,313,068.58	6,682,146,749.89	7,529,298,964.45	7,068,715,920.14
المجموع العام للخصوم	31,587,704,405.93	33,942,612,964.96	46,390,536,657.41	48,318,944,590.23

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نلاحظ من خلال الميزانيتين المختصرتين اصول وخصوم

- ← ان الاصول الثابتة اقل من الاصول المتداولة في السنتين 2014، 2015 لكن تغيرت واصبحت الاصول الثابتة ضعف الاصول المتداولة في السنتين 2016، 2017؛
- ← الاموال الخاصة تفوق الديون سواء كانت طويلة الاجل او قصيرة الاجل.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

أولاً/ التحليل بواسطة رأس مال العامل سيولة

ان مؤشر رأس مال العامل سيولة يحسب وفق منظورين:

- منظور طويل الاجل: يعبر عن السيولة التي يمكن ان تولدها المؤسسة باستخدام عناصر طويلة الاجل من اصول وخصوم حيث يكون من اعلى الميزانية.

منظور قصير الاجل: يعبر عن السيولة التي يمكن ان تولدها المؤسسة باستخدام عناصر قصيرة

الاجل من اصول وخصوم حيث يكون من اسفل الميزانية.

رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس مال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3 - 6) حساب راس مال العامل سيولة من اعلى الميزانية

البيان	2014	2015	2016	2017
الموارد الدائمة	26,079,391,337.35	28,239,754,070.79	38,861,237,692.96	41,250,228,670.09
الاصول الثابتة	13,003,229,373.47	15,767,186,133.72	30,441,796,482.93	33,959,354,465.81
راس المال العامل	13,076,161,963.88	12,472,567,937.07	8,419,441,210.03	7,290,874,204.28

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم: (3 - 7) حساب راس مال العامل سيولة من اسفل الميزانية

البيان	2014	2015	2016	2017
الاصول المتداولة	18,584,475,032.46	19,154,714,686.96	15,948,740,174.48	14,359,590,124.42
الخصوم الجارية	5,508,313,068.58	6,682,146,749.89	7,529,298,964.45	7,068,715,920.14
راس المال العامل	13,076,161,963.88	12,472,567,937.07	8,419,441,210.03	7,290,874,204.28

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 أن رأس مال العامل لمجمع صيدال موجب أي نستطيع القول ان للمؤسسة هامش آمان، وتستطيع تمويل اصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة، وبإمكان المؤسسة الحصول على قروض من البنوك.

1/ التحليل بواسطة رأس مال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم: (3 - 8) حساب رأس مال العامل الخاص

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	17,590,664,386.45	19,486,646,721.43	27,464,009,197.27	27,931,531,057.74
الأصول الثابتة	13,003,229,373.47	15,767,186,133.72	30,150,777,644.82	33,959,354,465.81
رأس المال العامل الخاص	4,587,435,012.98	3,719,460,587.71	-2,686,768,447.55	-6,027,823,408.07

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب رأس مال العامل الخاص ان المؤسسة استطاعت تمويل اصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة في السنتين 2014، 2015، دون اللجوء إلى الاموال الاجنبية، في حين لم تستطع تمويل اصولها الثابتة في السنتين 2016، 2017، وهذا راجع لسبب زيادة الاصول الثابتة في حين لم يتم الرفع في الاموال الخاصة.

2/ التحليل بواسطة رأس مال العامل الاجنبي

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل - رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم: (3 - 9) حساب رأس مال العامل الاجنبي

البيان	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل	13,076,161,963.88	12,472,567,937.07	8,419,441,210.03	7,290,874,204.28
رأس المال العامل الخاص	4,587,435,012.98	3,719,460,587.71	-2,686,768,447.55	-6,027,823,408.07
الاموال الاجنبية والديون الطويلة	8,488,726,950.90	8,753,107,349.36	11,397,228,495.69	13,318,697,612.35

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نلاحظ من خلال السنوات الأربع أن قيم الأموال الأجنبية في تزايد كل سنة ويرجع هذا السبب إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل بواسطة اموالها الخاصة خاصة في السنتين 2016.2017 زادت فيها المؤسسة زيادة معتبرة من الديون.

ثانيا/ التحليل بواسطة الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقديات أو القيم الجاهزة) - (الخصوم المتداولة - التسيقات البنكية)

الجدول رقم: (3 - 10) حساب الاحتياج في رأس المال العامل

البيان	2014	2015	2016	2017
الاصول جارية	18,584,475,032.46	19,154,714,686.96	15,948,740,174.48	14,359,590,124.42
النقديات	5,198,576,727.01	5,987,644,631.35	5,131,000,388.34	4,738,892,796.95
الخصوم الجارية	5,508,313,068.58	6,682,146,749.89	7,529,298,964.45	7,068,715,920.14
الاعتمادات البنكية	628,175,601.26	728,832,746.41	810,163,444.41	797,707,247.08
الاحتياج في رأس مال العامل	8,505,760,838.13	7,213,756,052.13	4,098,604,266.10	3,349,688,654.41

الوحدة بالسنتيم

المصدر: من اعداد الطلبة

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الأربع انه موجب لكن نرى انه انخفض في السنتين الأخيرتين وهذا راجع سبب انعدام قيم الاموال الموثقة والاصول المالية، ونستطيع القول ان المؤسسة خلال هذه السنوات استطاعت تغطية خصومها الجارية من خلال الاصول المتداولة.

ثالثا/ التحليل بواسطة الخزينة الصافية Tn

سوف نقوم بحساب الخزينة الصافية لمجمع صيدال وفق الطريقتين

الخزينة الصافية = النقديات أو القيم الجاهزة - التسيقات البنكية

← الطريقة الاولى:

الخزينة الصافية = رأس مال العامل سيولة - الاحتياج في رأس المال العامل

← الطريقة الثانية:

الجدول رقم: (3 - 11) حساب الخزينة الصافية (الطريقة الاولى)

البيان	2014	2015	2016	2017
النقديات	5,198,576,727.01	5,987,644,631.35	5,131,000,388.34	4,738,892,796.95
الاعتمادات البنكية	628,175,601.26	728,832,746.41	810,163,444.41	797,707,247.08
الخزينة الصافية	4,570,401,125.75	5,258,811,884.94	4,320,836,943.93	3,941,185,549.87

المصدر: من اعداد الطلبة :

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم: (3 - 12) حساب الخزينة الصافية (الطريقة الثانية)

البيان	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل	13,076,161,963.88	12,472,567,937.07	8,419,441,210.03	7,290,874,204.28
الاحتياج في رأس مال العامل	8,505,760,838.13	7,213,756,052.13	4,098,604,266.10	3,349,688,654.41
الخزينة الصافية	4,570,401,125.75	5,258,811,884.94	4,320,836,943.93	3,941,185,549.87

المصدر: من اعداد الطلبة :

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يعني أن رأس المال أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل على مدار الاربع سنوات بالمقابل نرى انخفاضاً ونستطع القول ان للمؤسسة فائض مالي وهذا ما نسميه بالتوازن المالي المتناسك.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية

أولاً: نسب السيولة

1/ نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم: (3 - 13) حساب نسبة السيولة العامة

البيان	2014	2015	2016	2017
الأصول جارية	18,584,475,032.46	19,154,714,686.96	15,948,740,174.48	14,359,590,124.42
الخصوم الجارية	5,508,313,068.58	6,682,146,749.89	7,529,298,964.45	7,068,715,920.14
نسبة السيولة العامة	3.37	2.87	2.12	2.03

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: توضح نسبة السيولة العامة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية أي ان في كل سنة تمثل تلك النسبة المتحصل عليها هي نسبة تغطية 1 من الخصوم الجارية، ونرى ان كل هذه النسب نسب جيدة رغم انخفاضها على مدى السنوات الأربع.

2/ نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة - المخزونات) / الخصوم المتداولة

الجدول رقم: (3 - 14) حساب نسبة السيولة المختصرة

البيان	2014	2015	2016	2017
الأصول جارية	18,584,475,032.46	19,154,714,686.96	15,948,740,174.48	14,359,590,124.42
المخزونات	5,606,916,340.97	4,965,900,019.13	5,729,341,770.32	4,883,145,010.78
الخصوم الجارية	5,508,313,068.58	6,682,146,749.89	7,529,298,964.45	7,068,715,920.14
نسبة السيولة المختصرة	2.36	2.12	1.36	1.34

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: هنا نقول ان المؤسسة استطاعت الوفاء بديونها قصيرة الاجل دون اللجوء او الاستعانة بالمجزونات وهذا ما نسميه بالأداء الجيد للمؤسسة من ناحية تسديد الديون القصيرة.

3/نسبة السيولة الفورية

نسبة السيولة الفورية = النقديات أو القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم: (3 – 15) حساب نسبة السيولة الفورية

البيان	2014	2015	2016	2017
النقديات	5,198,576,727.01	5,987,644,631.35	5,131,000,388.34	4,738,892,796.95
الخصوم الجارية	5,508,313,068.58	6,682,146,749.89	7,529,298,964.45	7,068,715,920.14
نسبة السيولة الفورية	0.94	0.90	0.68	0.67

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: تقوم هذه النسبة الاعتماد على الاموال الجاهزة في حساب قيمتها، وبما ان النسبة عرفت انخفاضا خلال السنوات الاربع لكن يمكننا القول ان النسب جيدة وباستطاعة المؤسسة تسديد ديونها عن طريق النقديات فقط.

ثانيا: نسب النشاط (التسيير)

1/ معدل دوران الزبائن

معدل دوران الزبائن = (الزبائن × 360) / المبيعات

الجدول رقم: (3 – 16) حساب معدل دوران الزبائن

البيان	2014	2015	2016	2017
الزبائن	3,448,794,401.79	3,822,680,037.51	3,640,948,917.45	3,192,081,776.57
عدد الايام	360	360	360	360
المبيعات	9,789,025,905.91	9,984,043,757.71	10,223,411,484.28	10,265,897,771.06
معدل دوران الزبائن	126.83	137.84	128.21	111.94

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد

على الملاحق (8.7.6.5)

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان مدة حصول المؤسسة على اموالها من طرف زبائنها في السنوات الاربع انخفضت لكن لا نستطيع الحكم على المؤسسة الا اذا قمنا بالمقارنة مع مدة تسديد الموردين.

2/ معدل دوران الموردين

$$\text{معدل دوران الموردين} = (\text{الموردين} \times 360) / \text{المشتريات}$$

الجدول رقم: (3 - 17) حساب معدل دوران الموردين

البيان	2014	2015	2016	2017
الموردين	3,448,794,401.79	3,822,680,037.51	3,640,948,917.45	3,192,081,776.57
عدد الايام	360	360	360	360
المشتريات	3,017,970,352.54	3,470,479,457.80	3,663,777,474.24	3,755,793,245.73
معدل دوران الزبائن	411.39	396.53	357.76	305.97

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (8.7.6.5)

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نلاحظ ان مدة تسديد الموردين عرفت تقليصا وهذا غير مرغوب فيه بحيث يلزم على المؤسسة توفير الاموال في مدة قصيرة، مقارنة مع مدة حصول المؤسسة على اموالها من زبائنها فنرى ان التسديد يكون قبل التحصيل وهذا احيانا يخلق عسرا على المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في حالة ما اذا عاشت المؤسسة فترة عسر مالي.

ثالثا/ نسب التمويل

1/ نسبة التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم: (3 - 18) حساب نسبة التمويل الدائم

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	26,079,391,337.35	27,260,466,215.07	38,861,237,692.96	41,250,228,670.09
الأصول الثابتة	31,414,034,675.15	31,965,793,799.35	32,214,760,200.39	30,512,939,638.45
نسبة التمويل الدائم	0.83	0.85	1.21	1.35

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نرى من خلال الجدول ان النسب مقبولة وجيدة خلال السنوات ونلاحظ هناك زيادة في النسب لكن تبقى في حالة جيدة في حالة ما اذا بقيت الاموال الدائمة اكبر من الاصول الثابتة.

2/ نسبة التمويل الخاص

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم: (3 - 19) حساب نسبة التمويل الخاص

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	17,590,664,386.45	19,486,646,721.43	27,464,009,197.27	27,931,531,057.74
الأصول الثابتة	31,414,034,675.15	31,965,793,799.35	32,214,760,200.39	30,512,939,638.45
نسبة التمويل الخاص	0.56	0.61	0.85	0.92

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نسب التمويل الخاص نسب جيدة لان في هذه النسب نعتمد في حسابها فقط على الاموال الخاصة في حسابها وهذا يدل على ان الاموال الخاصة اكبر من الاصول الثابتة خلال السنوات الاربع وايضا نلاحظ زيادة في قيم النسب.

رابعاً/ نسب المديونية

1/ نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم: (3 - 20) حساب نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	17,590,664,386.45	19,486,646,721.43	27,464,009,197.27	27,931,531,057.74
الموارد الدائمة	26,079,391,337.35	27,260,466,215.07	38,861,237,692.96	41,250,228,670.09
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	0.67	0.71	0.71	0.68

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نسب جيدة خلال السنوات الاربع وهذا يرجع الى مدى استقلالية الاموال الخاصة على الموارد الدائمة في تمويل الاصول الثابتة وقدرة الاموال الخاصة على تمويل الاصول الثابتة.

2/ نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام = الأموال الخاصة / الموارد الدائمة

الجدول رقم: (3 - 21) حساب نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	17,590,664,386.45	19,486,646,721.43	27,464,009,197.27	27,931,531,057.74
المجموع العام للخصوم	31,587,704,405.93	33,942,612,964.96	46,390,536,657.41	48,318,944,590.23
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	0.56	0.57	0.59	0.58

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

التعليق: نسب جيدة خلال السنوات الاربع وهذا يرجع على مدى استقلالية الاموال الخاصة على الخصوم في تمويل الاصول الثابتة وقدرة الاموال الخاصة على تمويل الاصول الثابتة.

3/ نسبة تغطية المصاريف المالية

حساب نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال

الجدول رقم: (3 - 22) حساب نسبة تغطية المصاريف المالية

البيان	2014	2015	2016	2017
مصاريف المالية	157,011,457.30	132,453,921.27	177,710,456.40	164,840,374.12
رقم الأعمال	9,789,025,905.91	9,984,043,757.71	10,223,411,484.28	10,265,897,771.06
نسبة تغطية المصاريف المالية	0.02	0.01	0.02	0.02

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد

على الملاحق 8.7.6.5

الوحدة بالسنتيم

التعليق: من خلال حساب نسب تغطية المصاريف المالية نقول ان المؤسسة أدائها جيد لأنها استطاعت التحكم في مصاريفها المالية بإحكام وهذا يدل على حسن تسيير الادارة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل الوظيفي

المطلب الاول: اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة

الجدول رقم: (3 - 23) اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة اصول لأربع سنوات

2017	2016	2015	2014	الاستخدامات
54,071,174,917.96	50,133,915,242.06	35,157,914,948.13	32,213,883,092.48	الاستخدامات المستقرة
115,414,200.00	115,414,200.00	87,341,040.00	58,268,550.00	فارق الاقتناء
211,701,398.37	212,104,001.73	212,279,501.73	201,799,344.60	تثبيتات معنوية
10,383,338,837.77	10,383,338,837.77	4,514,492,953.87	4,514,492,953.87	الأراضي
7,525,649,404.61	7,329,947,475.94	7,022,975,679.20	7,032,781,737.47	المباني
15,441,341,953.87	15,098,007,460.68	14,957,589,225.86	15,300,746,959.15	تثبيتات عينية أخرى
280,023,210.00	280,023,210.00	280,023,210.00	87,528,246.00	تثبيتات في شكل أمتياز
13,501,512,857.53	11,189,299,772.01	5,363,985,192.51	2,502,907,388.68	تثبيتات جاري أنجازها
1,466,608,492.92	1,388,910,621.59	1,465,132,799.40	1,846,291,841.31	مساهمات أخرى ود دائنة
691,518,175.00	691,518,175.00	641,518,175.00	102,167,575.00	سندات الموضوعه موضع
4,000,000,000.00	3,000,000,000.00	140,479,615.20	103,321,318.61	المعادلة-المؤسسات المشاركة
157,814,646.73	154,332,649.23	0.00	0.00	سندات والقسائم
296,251,741.16	291,018,838.11	472,097,555.36	463,577,177.79	تثبيتات مالية أخرى
10,589,636,834.37	11,906,292,112.77	10,986,333,982.17	12,240,060,219.12	استخدامات الاستغلال
5,512,385,257.34	6,358,574,088.97	5,450,251,412.46	7,103,810,877.97	حسابات المخزون
5,077,251,577.03	5,547,718,023.80	5,536,082,569.71	5,136,249,341.15	الزبائن
1,557,846,587.13	1,459,825,326.81	4,723,837,827.21	4,675,535,390.93	استخدامات خ الاستغلال
1,357,995,866.76	1,255,466,985.99	1,139,842,768.95	1,036,790,150.80	الحسابات الأخرى المدينة
181,290,731.18	185,798,351.63	524,768,402.40	601,389,838.47	الضرائب
0.00	0.00	40,666,666.67	18,795,412.47	الأموال الموثقة والأصول
18,559,989.19	18,559,989.19	3,018,559,989.19	3,018,559,989.19	المالية الجارية الأخرى
4,825,205,639.02	5,214,275,956.41	6,070,920,199.42	5,281,852,295.54	استخدامات الخزينة
4,825,205,639.02	5,214,275,956.41	6,070,920,199.42	5,281,852,295.08	الخزينة
71,043,863,978.48	68,714,308,638.05	56,939,006,956.93	54,411,330,998.07	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد
على الملاحق 4.3.2.1

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم: (3 - 24) اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة خصوم لأربع سنوات

الموارد	2014	2015	2016	2017
الموارد المستقرة	40,682,113,984.08	42,768,373,714.35	49,805,291,172.91	50,673,960,440.99
رأس المال	2,500,000,000.00	2,500,000,000.00	2,500,000,000.00	2,500,000,000.00
مساهمات الدولة	0.00	2,586,812,201.59	0.00	0.00
علوات مرتبطة برأس المال	0.00	0.00	8,721,856,492.20	8,721,856,492.20
الاحتياطات	11,282,665,927.33	12,251,816,341.17	12,861,813,853.88	12,991,033,164.36
أهتلاكات ومؤونات	22,823,626,591.68	22,017,106,136.25	22,323,771,980.64	22,724,919,388.25
فارق اعادة التقييم	218,627,945.68	145,245,635.13	1,585,712,860.28	1,585,712,860.28
فارق المعادلة	778,627,191.02	1,025,006,852.16	1,037,081,287.61	955,727,524.41
النتيجة	1,477,751,553.22	1,143,817,990.89	1,509,161,605.06	1,376,295,647.88
مايرحل من جديد - خسائر	371,301,688.91	-166,052,299.51	-1,766,796,831.11	-1,080,714,611.43
فوائد الاقلية	961,690,080.29	979,287,855.72	1,015,179,929.35	881,619,980.04
ديون أخرى غير جارية	267,823,005.95	285,333,000.95	17,509,995.00	17,509,995.00
موارد الاستغلال	9,681,338,840.89	9,420,256,675.30	13,809,772,520.59	14,737,918,887.29
قروض وديون مالية	3,383,163,695.36	4,821,513,005.59	8,973,229,626.56	10,894,562,658.08
ضرائب مؤجلة	3,456,705,764.33	1,061,401,552.48	1,061,401,552.48	1,059,992,788.80
مؤونات ومنتجات مقيدة سلفا	1,381,034,485.26	1,605,571,934.62	1,345,087,321.65	1,346,632,170.47
موردون وحسابات ملحقه	1,460,434,895.94	1,931,770,182.61	2,430,054,019.90	1,436,731,269.94
موارد الاستغلال خ	3,419,702,571.38	4,021,543,820.87	4,289,081,500.14	4,834,277,403.12
ضرائب	363,939,782.75	402,507,323.51	776,153,641.37	726,697,526.43
ديون أخرى	3,055,762,788.63	3,619,036,497.36	3,512,927,858.77	4,107,579,876.69
موارد الخزينة	628,175,601.26	728,832,746.41	810,163,444.41	797,707,247.08
خزينة الخصوم	628,175,601.26	728,832,746.41	810,163,444.41	797,707,247.08
المجموع العام للخصوم	54,411,330,997.61	56,939,006,956.93	68,714,308,638.05	71,043,863,978.48

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 4.3.2.1

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم: (3 - 25) اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة استخدامات لأربع سنوات

2017	2016	2015	2014	الاستخدامات
54,071,174,917.96	50,133,915,242.06	35,157,914,948.13	32,213,883,092.48	الاستخدامات المستقرة
10,589,636,834.37	11,906,292,112.77	10,986,333,982.17	12,240,060,219.12	استخدامات الاستغلال
1,557,846,587.13	1,459,825,326.81	4,723,837,827.21	4,675,535,390.93	استخدامات خارج الاستغلال
4,825,205,639.02	5,214,275,956.41	6,070,920,199.42	5,281,852,295.54	استخدامات الخزينة
71,043,863,978.48	68,714,308,638.05	56,939,006,956.93	54,411,330,998.07	المجموع العامل للاستخدامات

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم: (3 - 26) اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة موارد لأربع سنوات

2017	2016	2015	2014	الموارد
50,673,960,440.99	49,805,291,172.91	42,768,373,714.35	40,682,113,984.08	الموارد المستقرة
14,737,918,887.29	13,809,772,520.59	9,420,256,675.30	9,681,338,840.89	موارد الاستغلال
4,834,277,403.12	4,289,081,500.14	4,021,543,820.87	3,419,702,571.38	موارد خارج الاستغلال
797,707,247.08	810,163,444.41	728,832,746.41	628,175,601.26	موارد الخزينة
71,043,863,978.48	68,714,308,638.05	56,939,006,956.93	54,411,330,997.61	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

المطلب الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة المؤشرات المالية

أولا/ رأس مال العامل الصافي الاجمالي FRng

رأس مال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

الجدول رقم: (3 - 27) حساب رأس مال العامل الصافي الاجمالي لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
الموارد المستقرة	40,682,113,984.08	42,768,373,714.35	49,805,291,172.91	50,673,960,440.99
الاستخدامات المستقرة	32,213,883,092.48	35,157,914,948.13	50,133,915,242.06	54,071,174,917.96
راس مال العامل الصافي الاجمالي	8,468,230,891.6	7,610,458,766.2	-328,624,069.2	-3,397,214,477.0

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

من خلال تقييم أداء المؤسسة المالي عن طريق التحليل الوظيفي

من خلال الجدول نلاحظ ان رأس المال العامل الصافي الاجمالي قد انخفض في السنتين الاخيرتين حيث كان في سنتي 2014 و 2015 موجب وهو ما يؤكد ان المؤسسة تملك هامش أمان واستطاعت تمويل استخداماتها المستقرة من خلال مواردها المستقرة، ولكنه منخفض بالصيغة السالبة بالنسبة لسنتي 2016 و 2017 يدل على انه هناك عجز في التمويل للاستخدامات المستقرة.

ثانيا/ الاحتياج في رأس المال العامل

1/ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

الجدول رقم: (3 - 28) حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
استخدامات الاستغلال	12,240,060,219.12	10,986,333,982.17	11,906,292,112.77	10,589,636,834.37
موارد الاستغلال	9,681,338,840.89	9,420,256,675.30	13,809,772,520.59	14,737,918,887.29
الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال	2,558,721,378.2	1,566,077,306.9	-1,903,480,407.8	-4,148,282,052.9

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

نلاحظ من خلال الجدول ان الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال موجب خلال السنتين 2014 و 2015 استطاعت من خلالها المؤسسة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل للاستغلال اما في السنتين الاخيرتين واجعت المؤسسة عجز في سداد ديونها وعليه كحل للمؤسسة لابد لها من زيادة في المخزونات.

2/ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

الجدول رقم: (3 - 29) حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
استخدامات خارج الاستغلال	4,675,535,390.9	4,723,837,827.2	1,459,825,326.8	1,557,846,587.1
موارد خارج الاستغلال	3,419,702,571.4	4,021,543,820.9	4,289,081,500.1	4,834,277,403.1
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	1,255,832,819.6	702,294,006.3	-2,829,256,173.3	-3,276,430,816.0

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

3/ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خ الاستغلال

الجدول رقم: (3 - 30) حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي لأربع سنوات

البيان	2014	2015	2016	2017
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	2,558,721,378.2	1,566,077,306.9	-1,903,480,407.8	-4,148,282,052.9
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	1,255,832,819.6	702,294,006.3	-2,829,256,173.3	-3,276,430,816.0
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	3,814,554,197.8	2,268,371,313.2	-4,732,736,581.1	-7,424,712,868.9

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

ثالثا/ الخزينة الصافية الإجمالية Tng

يتم حساب الخزينة الصافية الإجمالية وفق طريقتين كما تم التطرق اليهم في الجانب النظري

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

الطريقة الاولى:

الخزينة الصافية الإجمالية = رأسمال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأسمال العامل

الطريقة الثانية:

الجدول رقم: (3 - 31) حساب الخزينة الصافية الإجمالية لأربع سنوات وفق الطريقة الاولى

البيان	2014	2015	2016	2017
استخدامات الخزينة	5,281,852,295.08	6,070,920,199.42	5,214,275,956.41	4,825,205,639.02
موارد الخزينة	628,175,601.26	728,832,746.41	810,163,444.41	797,707,247.08
الخزينة الصافية الإجمالية	4,653,676,693.8	5,342,087,453.0	4,404,112,512.0	4,027,498,391.9

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

الجدول رقم: (3 - 32) حساب الخزينة الصافية الإجمالية لأربع سنوات وفق الطريقة الثانية

البيان	2014	2015	2016	2017
راس مال العامل الصافي الاجمالي	8,468,230,891.60	7,610,458,766.20	-328,624,069.20	-3,397,214,477.00
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	3,814,554,197.80	2,268,371,313.20	-4,732,736,581.10	-7,424,712,868.90
الخزينة الصافية الإجمالية	4,653,676,693.8	5,342,087,453.0	4,404,112,511.9	4,027,498,391.9

المصدر: من اعداد الطلبة

الوحدة بالسنتيم

نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة الصافية الاجمالية كانت موجبة في كل السنوات لكن نرى انه مبالغ فيها ولا بد ان تكون موجبة في حدود المعقول حتى لا نقول ان المؤسسة لديها اموال غير مستثمرة، وعرفت زيادة في السنة 2015 لكن من الملاحظ انها بقيت مستقرة في باقي السنوات

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، من خلال دراسة في الجزء الأول من هذا الفصل حيث قمنا بتقديم مجمع صيدال، ثم قمنا بتقييم الاداء المالي للمجمع عن طريق عرض الميزانية المالية وتحليلها وفق التحليل المالي الكلاسيكي وبعض النسب والتحليل المالي الوظيفي، استنتجنا أن كل من رأس المال العامل سيولة كان موجب على مدار السنوات الاربع وكذلك الاحتياج في رأس مال العامل والخزينة الصافية، هذا بالنسبة للتحليل المالي الكلاسيكي أما رأس مال العامل الصافي الاجمالي كان موجب في السنتين 2014 و 2015 اما في سنتي 2016 و 2017 تغير واصبح سالبا وكذلك الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي والخزينة الصافية الاجمالية بالنسبة لتقييم الاداء المالي وفق التحليل المالي الوظيفي. وقد تطرقنا لحساب بعض النسب المالية وكانت كلها نسب مقبولة وجيدة لكن فقط يجب مراعاة معدل دوران كلا من الزبائن والموردين فلا بد ان تكون مدة التحصيل من الزبائن اقل من مدة تسديد المؤسسة مورديها.

الخاتمة

العامّة

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتقييم أدائها لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتقييم الأداء لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

❖ اختيار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** إن التحليل المالي يعتبر أداة من أدوات التسيير المالي يعتمد أساساً على الميزانية المحاسبية، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** تقييم الأداء المالي هو قياس مدى تحقيق المؤسسة أهدافها في المستقبل، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.
- **الفرضية الثالثة:** يساهم التحليل المالي باستخدام أدواته في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بشكل فعال وهذا ما تم توضيحه من خلال دراسة حالة مجمع صيدال وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

❖ نتائج الدراسة:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات؛ يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية؛
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المحلل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- من خلال تقييم الاداء المالي بواسطة التحليل المالي الكلاسيكي وجدنا ان راس المال العامل والاحتياج في راس المال العامل والخزينة الصافية موجبة وهذا ما يحقق شروط التوازن المالي؛
- وجدنا من خلال النسب المالية أن الحالة المالية لمجمع صيدال جيدة ومقبولة لكن هناك زيادة ونقصان في القيم؛

من خلال تقييم الاداء المالي بواسطة التحليل المالي الوظيفي ان راس المال العامل الصافي الاجمالي موجب خلال السنتين 2015/2014 وسالب خلال السنتين 2017/2016 وكذلك الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي والخزينة الصافية الاجمالية وهذا ما جعل المؤسسة تعاني من عجز في السيولة خلال السنتين الاخيرتين.

توصيات واقتراحات:

بعد استخلاص النتائج نصل الآن إلى تقديم التوصيات التي أردناها كالتالي:

- التركيز على تقييم الأداء المالي باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات اللازمة؛
- الحرص أكثر على تحصيل الحقوق لأنه لا بد أن يكون في تاريخ التحصيل قبل تاريخ التسديد حتى لا تكون حالة عجز في تسديد الالتزامات؛
- العمل على خلق بعض عناصر الأصول المتداولة أو زيادة في عناصرها المكونة تجنباً لاحتياج في رأس المال العامل سالباً.

آفاق الدراسة:

- الاساليب الرياضية والاحصائية في التحليل المالي؛
- دور التحليل المالي في مراقبة التسيير؛
- اهمية التحليل المالي في رفع مردودية المؤسسة الاقتصادية؛

قائمة

المراجع

- (1) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- (2) أيمن الشنطي وعامر شقر، مقدمة في إدارة التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
- (3) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- (4) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- (5) رسمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- (6) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية المتحدة السعودية، 2000.
- (7) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
- (8) عبد الغفار حلفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- (9) فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- (10) مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2004.
- (11) مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- (12) محمد الصالح الحناوي، الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- (13) محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية ادارية، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- (14) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، ط01 دار الحامد للنشر و التوزيع، ط01، الأردن، 2010.

قائمة المراجع

- 15) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 16) محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 17) مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
- 18) منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2005.
- 19) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1999.
- 20) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2004.
- 21) الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

المذكرات

- 22) جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- 23) سوزان عطا درغام، " العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2008.
- 24) شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2005.
- 25) عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2002.

قائمة المراجع

- (26) عقي حمزة ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017
- (27) منج عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة 2005.
- (28) اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.

القوانين والمراسيم

- (29) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.

الملتقيات

- (30) محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي.
- (31) مداني بن بلغيث ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة ، ملتقى دولي بعنوان النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS)، جامعة ورقلة ، 13/14 ديسمبر 2011
- (32) مداني بن بلغيث وعبد القادر دماش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، دراسة حالة مطاحن الواحات، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة "التحدي"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 14 - 13 ديسمبر 2011.
- (33) يحاوي مفيدة وآخرون، اثر المعايير المحاسبية الدولية IAS - IFRS على التحلي المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

المحاضرات

- (34) البشير بن عمر، محاضرات التسيير المالي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2017/2016
- (35) بلعور سليمان، مطبوعة التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2014/2013.
- (36) حياة نجار، محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015.
- (37) رشيدة خالدي، محاضرات التحليل المالي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2019/2018
- (38) سعيدة بورديم، محاضرات في التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2015/2014

المواقع الالكترونية:

- (37) <http://www.cosob.org> consulté le 20.05.2019
- (38) <http://www.saidalgroup.dz/production.htm> .consulté le 20.05.2019

الملاحق

الملحق رقم 1

ACTIF

DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013	%
	MONTANTS BRUTS	AMORTS PROVISIONS	MONTANTS NETS		
ACTIFS NON COURANTS					
<i>Écart d'acquisition (ou goodwill)</i>	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00	0%
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46	-11%
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00		
<i>Terrains</i>	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87	0%
<i>Bâtiments</i>	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47	-8%
<i>Autres immobilisations corporelles</i>	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47	-20%
<i>Immobilisations en concession</i>	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38	734%
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73	432%
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00		
<i>Titres mis en équivalences - entreprises associées</i>	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31	1 776 264 616,78	
<i>Autres participations et créances rattachées</i>	102 167 575,00	53 136 586,28	49 030 988,72	75 281 129,79	-35%
<i>Autres titres immobilisés</i>	0,00	0,00	0,00		
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30	-5%
<i>Impôts différés actif</i>	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62	0%
TOTAL ACTIF NON COURANTS	32 213 883 092,48	19 210 653 719,01	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87	15%
ACTIFS COURANTS					
<i>Stocks et encours</i>	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97	5 534 355 055,31	1%
<i>Créances et emplois assimilés</i>	0,00	0,00	0,00		
<i>Clients</i>	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79	3 830 960 856,37	-10%
<i>Autres débiteurs</i>	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80	1 865 186 534,90	-44%
<i>Impôts</i>	601 389 838,47	345 347 828,24	225 042 010,23	115 898 709,75	121%
<i>Autres actifs courant</i>	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00	0%
<i>Disponibilités et assimilés</i>	0,00	0,00	0,00		
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19	50%
<i>Trésorerie</i>	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 987,30	-4%
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82	-1%
TOTAL GENERAL ACTIF	54 411 330 997,61	22 823 626 591,68	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%

PASSIF

DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013	%
CAPITAUX PROPRES			
<i>Capital émis</i>	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	0%
<i>Capital non appelé</i>	0,00		
<i>Primes et réserves - (réserves consolidées)</i>	11 282 665 927,33	9 421 690 281,30	20%
<i>Écarts de réévaluation</i>	218 627 945,68	435 055 761,63	-50%
<i>Écart d'équivalence</i>	778 627 191,02	556 004 893,04	
<i>Résultat Net</i>	1 477 751 553,22	2 658 147 326,76	-44%
<i>Autres capitaux propres - report à nouveau</i>	371 301 688,91	319 161 089,57	16%
<i>Intérêts minoritaires</i>	961 690 080,29	858 376 750,19	12%
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	17 590 664 386,45	16 748 436 102,49	5%
PASSIFS NON COURANTS			
<i>Emprunts et dettes financières</i>	3 383 163 695,36	2 911 046 961,36	16%
<i>Impôts (différés et provisionnés)</i>	267 823 005,95	252 388 287,15	0%
<i>Autres dettes non courantes</i>	3 456 705 764,33	493 645 268,24	600%
<i>Provisions et produits comptabilisés d'avance</i>	1 381 034 485,26	1 351 120 085,82	2%
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57	69%
PASSIFS COURANTS			
<i>Fournisseurs et comptes rattachés</i>	1 460 434 895,94	1 227 878 706,58	19%
<i>Impôts</i>	363 939 782,75	564 464 142,35	-36%
<i>Autres dettes</i>	3 055 762 788,63	5 818 577 282,18	-47%
<i>Trésorerie passif</i>	628 175 601,26	732 016 536,52	-14%
TOTAL PASSIF COURANT III	5 508 313 068,58	8 342 936 667,63	-34%
TOTAL GENERAL PASSIF	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%

Production

RUBRIQUES	31/12/2014	31/12/2013
Quantités (1 000 UV)	111 020	130 676
Valeurs (1 000 DA)	8 483 261	10 719 779

الملحق رقم 2

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotation de l'état	2 586 812 201,59	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 251 816 341,17	11 282 665 927,33
Ecart de réévaluation	145 245 635,13	218 627 945,68
Écart d'équivalence	1 025 006 852,16	778 627 191,02
Résultat Net	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22
Autres capitaux propres -report à nouveau	-166 052 299,51	371 301 688,91
Intérêts minoritaires	979 287 855,72	961 690 080,29
TOTAL I	20 465 934 577,15	17 590 664 386,45
PASSIFS NON COURANTS	0,00	
Emprunts et dettes financières	4 821 513 005,59	3 383 163 695,36
Impôts (différés et provisionnés)	285 333 000,95	267 823 005,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	3 456 705 764,33
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 605 571 934,62	1 381 034 485,26
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	7 773 819 493,64	8 488 726 950,90
PASSIFS COURANTS	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 931 770 182,61	1 460 434 895,94
Impôts	402 507 323,51	363 939 782,75
Autres dettes	3 619 036 497,36	3 055 762 788,63
Trésorerie passif	728 832 746,41	628 175 601,26
TOTAL PASSIF COURANT III	6 682 146 749,89	5 508 313 068,58
TOTAL GENERAL PASSIF	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

ACTIF	31/12/2015			31/12/2014
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	87 341 040,00	0,00	87 341 040,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	212 279 501,73	190 691 351,71	21 588 150,02	12 030 521,60
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 022 975 679,20	5 373 367 146,94	1 649 608 532,26	1 762 997 822,76
Autres immobilisations corporelles	14 957 589 225,86	13 768 091 990,45	1 189 497 235,41	1 604 049 468,87
Immobilisations en concession	280 023 210,00	1 919 226,32	278 103 983,68	86 261 341,26
Immobilisations en cours	5 363 985 192,51	0,00	5 363 985 192,51	2 502 907 388,68
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 465 132 799,40	0,00	1 465 132 799,40	1 846 291 841,31
Autres participations et créances rattachées	641 518 175,00	56 659 098,99	584 859 076,01	49 030 988,72
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	140 479 615,20	0,00	140 479 615,20	103 321 318,61
Impôts différés actif	472 097 555,36	0,00	472 097 555,36	463 577 177,79
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	35 157 914 948,13	19 390 728 814,41	15 767 186 133,72	13 003 229 373,47
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00		
Stocks et encours	5 450 251 412,46	484 351 393,33	4 965 900 019,13	5 606 916 340,97
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 536 082 569,71	1 713 402 532,20	3 822 680 037,51	3 448 794 401,79
Autres débiteurs	1 139 842 768,95	0,00	1 139 842 768,95	1 036 790 150,80
Impôts	524 768 402,40	345 347 828,24	179 420 574,16	256 042 010,23
Autres actif courant	40 666 666,67	0,00	40 666 666,67	18 795 412,47
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	6 070 920 199,42	83 275 568,07	5 987 644 631,35	5 198 576 727,01
TOTAL ACTIFS COURANTS	21 781 092 008,80	2 626 377 321,84	19 154 714 686,96	18 584 475 032,46
TOTAL GENERAL ACTIF	56 939 006 956,93	22 017 106 136,25	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

الملحق رقم 3

Groupe Saidal Bilan et TCR –Exercice 2016-

1. Actif Bilan consolidé

ACTIF	31/12/2016			31/12/2015
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	87 341 040,00
Immobilisations incorporelles	212 104 001,73	195 224 374,97	16 879 626,76	21 588 150,02
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 329 947 475,94	5 637 047 200,46	1 692 900 275,48	1 649 608 532,26
Autres immobilisations corporelles	15 098 007 460,68	13 798 654 169,79	1 299 353 290,89	1 189 497 235,41
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94	277 770 251,06	278 103 983,68
Immobilisations en cours	11 189 299 772,01	0,00	11 189 299 772,01	5 363 985 192,51
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 388 910 621,59	0,00	1 388 910 621,59	1 465 132 799,40
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	58 940 054,97	632 578 120,03	584 859 076,01
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	154 332 649,23	0,00	154 332 649,23	140 479 615,20
Impôts différés actif	291 018 838,11	0,00	291 018 838,11	472 097 555,36
TOTAL ACTIF NON COURANT	50 133 915 242,06	19 692 118 759,13	30 441 796 482,93	15 767 186 133,72
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 358 574 088,97	629 232 318,65	5 729 341 770,32	4 965 900 019,13
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 547 718 023,80	1 906 769 106,35	3 640 948 917,45	3 822 680 037,51
Autres débiteurs	1 255 466 985,99	377 579,41	1 255 089 406,58	1 139 842 768,95
Impôts	185 798 351,63	11 998 649,03	173 799 702,60	179 420 574,16
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	40 666 666,67
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 214 275 956,41	83 275 568,07	5 131 000 388,34	5 987 644 631,35
TOTAL ACTIF COURANT	18 580 393 395,99	2 631 653 221,51	15 948 740 174,48	19 154 714 686,96
TOTAL GENERAL ACTIF	68 714 308 638,05	22 323 771 980,64	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

2. Passif du Bilan consolidé

UM : DA

PASSIF	31/12/2016	31/12/2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	0,00	2 586 812 201,59
Autres fonds propres	8 721 856 402,20	
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 861 813 853,88	12 251 816 341,17
Écarts de réévaluation	1 585 712 860,28	145 245 635,13
Écart d'équivalence	1 037 081 287,61	1 025 006 852,16
Résultat Net	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 766 796 831,10	-166 052 299,51
Intérêts minoritaires	1 015 179 929,35	979 287 855,72
TOTAL I	27 464 009 197,27	20 465 934 577,15
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	8 973 229 626,56	4 821 513 005,59
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	285 333 000,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 345 087 321,65	1 605 571 934,62
TOTAL PASSIF NON COURANT II	11 397 228 495,69	7 773 819 493,64
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 430 054 019,90	1 931 770 182,61
Impôts	776 153 641,37	402 507 323,51
Autres dettes	3 512 927 858,77	3 619 036 497,36
Trésorerie passif	810 163 444,41	728 832 746,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 529 298 964,45	6 682 146 749,89
TOTAL GENERAL PASSIF	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

الملحق رقم 4



Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Actif –

Actif	Note	31/12/2017			31/12/2016
		Montants bruts	Amortissement ou provisions	Montants nets	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		115 414 200.00	0.00	115 414 200.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles		211 701 398.37	198 057 547.42	13 643 850.95	16 879 626.76
Immobilisations corporelles		0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains		10 383 338 837.77	0.00	10 383 338 837.77	10 383 338 837.77
Bâtiments		7 525 649 404.61	5 759 342 500.47	1 766 306 904.14	1 692 900 275.48
Autres immobilisations corporelles		15 441 341 953.87	14 089 777 801.58	1 351 564 152.29	1 299 353 290.89
Immobilisations en concession		280 023 210.00	3 661 722.62	276 361 487.38	277 770 251.06
Immobilisations en cours		13 501 512 857.53	0.00	13 501 512 857.53	11 189 299 772.01
Immobilisations financières		0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées		1 466 608 492.92	0.00	1 466 608 492.92	1 388 910 621.59
Autres participations et créances rattachées		691 518 175.00	60 980 880.06	630 537 294.94	632 578 120.03
Autres titres immobilisés		4 000 000 000.00	0.00	4 000 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		157 814 646.73	0.00	157 814 646.73	154 332 649.23
Impôts différés actif		296 251 741.16	0.00	296 251 741.16	291 018 838.11
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		54 071 174 917.96	20 111 820 452.15	33 959 354 465.81	30 441 796 482.93
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		5 512 385 257.34	629 240 246.56	4 883 145 010.78	5 729 341 770.32
Créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Clients		5 077 251 577.03	1 885 169 800.46	3 192 081 776.57	3 640 948 917.45
Autres débiteurs		1 357 995 866.76	377 579.41	1 357 618 287.35	1 255 089 406.58
Impôts		181 290 731.18	11 998 467.60	169 292 263.58	173 799 702.60
Autres actif courant		0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants		18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie		4 825 205 639.02	86 312 842.07	4 738 892 796.95	5 131 000 388.34
TOTAL ACTIFS COURANTS		16 972 689 060.52	2 613 098 936.10	14 359 590 124.42	15 948 740 174.48
TOTAL GENERAL ACTIF		71 043 863 978.48	22 724 919 388.25	48 318 944 590.23	46 390 536 657.41



Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Passif –

PASSIF	Note	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		0.00	0.00
Autres fonds propres		8 721 856 492.20	8 721 856 492.20
Primes et réserves -(réserves consolidées)		12 991 033 164.36	12 861 813 853.88
Ecart de réévaluation		1 585 712 860.28	1 585 712 860.28
Ecart d'équivalence		955 727 524.41	1 037 081 287.61
Résultat Net		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06
Autres capitaux propres -report à nouveau		-1 080 714 611.43	-1 766 796 831.10
Intérêts minoritaires		881 619 980.04	1 015 179 929.35
TOTAL I		27 931 631 057.74	27 464 009 197.27
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		10 894 562 658.08	8 973 229 626.56
Impôts (différés et provisionnés)		17 509 995.00	17 509 995.00
Autres dettes non courantes		1 059 992 788.80	1 061 401 552.48
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 346 632 170.47	1 345 087 321.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		13 318 697 612.35	11 397 228 495.69
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 436 731 269.94	2 430 054 019.90
Impôts		726 697 526.43	776 153 641.37
Autres dettes		4 107 579 876.69	3 512 927 858.77
Trésorerie passif		797 707 247.08	810 163 444.41
TOTAL PASSIF COURANT III		7 068 715 920.14	7 529 298 964.45
TOTAL GENERAL PASSIF		48 318 944 590.23	46 390 536 657.41

الملحق رقم 5



COMPTE DE RESULTAT

DESIGNATIONS	30/06/2014	30/06/2013	%
Chiffre d'affaires	9 789 025 985,31	11 461 847 583,98	-15%
Variation stocks produits finis et en cours	47 938 284,29	782 830 567,18	-94%
Production immobilisée	0,00		
Subvention d'exploitation	0,00		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 836 622 190,20	12 243 678 149,00	-20%
Achats consommés	-5 817 978 181,54	-5 586 475 248,95	-15%
Services extérieurs et autres consommations	-415 278 475,21	-780 255 738,62	33%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-3 833 249 827,85	-4 296 751 000,37	-12%
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	6 003 372 362,35	7 947 147 148,63	-24%
Charges de personnel	-3 222 199 281,24	-3 946 442 896,23	-18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-205 064 471,74	-211 818 080,58	-8%
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 576 108 609,37	3 887 686 198,92	-34%
Autres produits opérationnels	85 434 154,86	123 258 228,14	-31%
Autres charges opérationnelles	-204 467 578,10	-135 200 827,62	51%
Géérations aux amers provisions et pertes de valeur	-1 130 174 281,15	-1 481 299 338,58	-31%
Régularisations aux pertes de valeurs et provisions	292 035 181,21	361 917 028,14	-42%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 618 736 152,23	2 946 399 282,02	-45%
Produits financiers	306 708 251,37	73 629 153,44	45%
Charges financières	-257 013 487,30	-221 328 017,88	-29%
VI - RESULTAT FINANCIER	-50 302 205,93	-147 696 864,64	-66%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 568 433 946,30	2 798 702 417,38	-44%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-309 812 181,86	-580 440 416,48	
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-90 261 226,37	-4 952 574,58	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	30 339 801 147,68	31 942 739 552,74	-30%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 975 918 186,21	-10 689 121 326,15	-16%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 348 882 781,67	2 293 599 347,59	-42%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-21 476,75	
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-21 476,75	0%
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 348 882 781,67	2 293 577 870,84	-42%
Résultat récurrent	14 688 721,26	50 702 832,18	-70%
Part dans le Résultat dans des sociétés en liquidation	114 182 050,29	269 777 123,74	-61%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 477 751 553,22	2 658 147 326,76	-44%

L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE DU GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL Du 10 juin 2015

L'An deux mil quinze et le dix du mois de juin à dix heures, à l'Hôtel El-Aurassi, les actionnaires de la société par Actions dénommée Groupe Industriel SAIDAL, au Capital Social de 2.500.000.000 DA se sont réunis en Assemblée Générale Ordinaire annuelle sur convocation qui leur a été faite par le Conseil d'Administration par communiqué de presse du 13 Mai 2015

Première résolution : Examen des comptes sociaux de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa, Groupe SAIDAL après avoir pris connaissance des rapports du Conseil d'Administration et des Commissaires aux Comptes, ainsi que des explications complémentaires exposées verbalement relatives à l'examen.

- Adopte le rapport du Conseil d'Administration de l'exercice 2014
- Approuve les états financiers de l'exercice 2014, avec un total passif / actif net du bilan de 28 863 818 266,13 DA et un résultat net bénéficiaire pour un montant de 1 385 942 685,96 DA.
- Donne quitus de leur mandat aux Administrateurs de l'exercice 2014.
- Mande le Conseil d'Administration, à l'effet de prendre en charge sur l'exercice 2015 les recommandations formulées par Messieurs les Commissaires aux Comptes.

Deuxième résolution : Affectation des résultats de l'exercice 2014 de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa GROUPE SAIDAL décide d'affecter le résultat net bénéficiaire d'un montant de : 1 385 942 685,96 DA comme suit:

- Dividendes 400 000 000,00 DA
- Tantômes (3 fois le jeton de présence) 3 180 000,00 DA
- Intéressement des travailleurs 198 660 000,00 DA
- Réserves facultatives 784 102 685,96 DA

Troisième résolution : Résultat du bilan consolidé du Groupe SAIDAL

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa, Groupe SAIDAL après avoir pris connaissance des rapports du Conseil d'Administration et des Commissaires aux Comptes, ainsi que des explications complémentaires exposées verbalement relatives à l'examen.

- Approuve les comptes sociaux consolidés de l'exercice 2014, avec un total passif / actif du bilan de 31 587 704 405,93 DA et un résultat net bénéficiaire pour un montant de 1 477 751 553,22 DA.

Quatrième résolution : Libération de la partie variable de la rémunération pour le Cadre gestionnaire principal

Cinquième résolution : Libération de la partie variable de la rémunération pour les Cadres Dirigeants

Sixième résolution : Jetons de présence

Septième résolution : Rémunération du Commissaire aux Comptes

Huitième résolution : Nombres de séances autorisés du Conseil d'Administration

Neuvième résolution : Formalités légales et réglementaires

NB/ Le rapport de gestion est disponible au siège du Groupe

Le Président du Conseil d'Administration

Boumediene DERKAOU

الملحق رقم 6

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2015	31/12/2014
Chiffre d'affaires	9 984 043 757,71	9 789 025 905,91
Variation stocks produits finis et en cours	-11 893 123,70	47 596 284,29
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 972 150 634,01	9 836 622 190,20
Achats consommés	-3 470 479 457,80	-3 017 970 352,54
Services extérieurs et autres consommations	-996 298 147,20	-815 279 475,31
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 466 777 605,00	-3 833 249 827,85
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 505 373 029,01	6 003 372 362,35
Charges de personnel	-3 056 024 245,03	-3 222 199 202,24
Impôts, taxes et versements assimilés	-166 639 675,94	-205 064 473,74
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 282 709 108,04	2 576 108 686,37
Autres produits opérationnels	202 735 842,16	85 434 154,80
Autres charges opérationnelles	-143 865 838,16	-204 467 978,10
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 328 939 749,35	-1 130 374 262,15
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	421 168 878,85	292 035 551,31
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 433 808 241,54	1 618 736 152,23
Produits financiers	142 454 921,27	106 709 251,37
Charges financières	-132 453 560,20	-157 011 457,30
VI - RESULTAT FINANCIER	10 001 361,07	-50 302 205,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 443 809 602,61	1 568 433 946,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-328 709 218,00	-309 812 391,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	15 393 711,92	-90 261 226,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 738 510 276,29	10 320 801 147,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 638 803 603,60	-8 971 918 366,01
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Résultat minoritaires	18 117 370,96	14 686 721,26
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	25 993 947,24	114 182 050,29
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22

الملحق رقم 7

3. Tableau de Compte de Résultats consolidé

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2016	31/12/2015	R/O	Evolution 2016/2015
Chiffre d'affaires	10 223 411 484,28	9 984 043 757,71	86,31%	2,40%
Variation stocks produits finis et en cours	265 663 623,51	-11 893 123,70	458,59%	-2333,76%
Production immobilisée	0,00	0,00		
Subvention d'exploitation	0,00	0,00		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 489 075 107,79	9 972 150 634,01	88,13%	5,18%
Achats consommés	-3 663 777 474,24	-3 470 479 457,80	94,99%	5,57%
Services extérieurs et autres consommations	-928 780 089,72	-996 298 147,20	105,49%	-6,78%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 592 557 563,96	-4 466 777 605,00	96,94%	2,82%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 896 517 543,83	5 505 373 029,01	82,30%	7,10%
Charges de personnel	-3 023 474 168,42	-3 056 024 245,03	95,38%	-1,07%
Impôts, taxes et versements assimilés	-173 817 524,53	-166 639 675,94	124,52%	4,31%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 699 225 850,88	2 282 709 108,04	70,01%	18,25%
Autres produits opérationnels	72 651 701,08	202 735 842,16	59,17%	-64,16%
Autres charges opérationnelles	-99 258 043,60	-143 865 838,16	54,72%	-31,01%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 299 102 638,36	-1 328 939 749,35	125,64%	-2,25%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	719 627 105,07	421 168 878,85	1195,39%	70,86%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 093 143 975,07	1 433 808 241,54	74,14%	45,98%
Produits financiers	183 271 195,24	142 454 921,27	225,48%	28,65%
Charges financières	-177 710 456,40	-132 453 560,20	118,08%	34,17%
VI - RESULTAT FINANCIER	5 560 738,84	10 001 361,07	-8,03%	-44,40%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 098 704 713,91	1 443 809 602,61	76,21%	45,36%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-628 653 272,00	-328 709 218,00	117,17%	91,25%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-96 986 328,41	15 393 711,92		-730,04%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 464 625 109,18	10 738 510 276,29	94,23%	6,76%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 897 587 338,86	-9 638 803 603,60	99,48%	2,68%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)				
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)				
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Résultats minoritaires	4 426 500,76	18 117 370,96	78,32%	-75,57%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-62 302 666,02	25 993 947,24		-339,68%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89	67,88%	31,94%

الملحق رقم 8



Tableau des comptes du résultat consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2017 – TCR

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	Note	31/12/2017	31/12/2016
Chiffre d'affaires		10 265 897 771.06	10 223 411 484.28
Variation stocks produits finis et en cours		-558 329 961.16	265 663 623.51
Production immobilisée		0.00	0.00
Subvention d'exploitation		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 707 567 809.90	10 489 075 107.79
Achats consommés		-3 755 793 245.73	-3 663 777 474.24
Services extérieurs et autres consommations		-1 002 621 754.72	-928 780 089.72
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		-4 758 415 000.45	-4 592 557 563.96
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		4 949 152 809.45	5 896 517 543.83
Charges de personnel		-2 866 108 087.05	-3 023 474 168.42
Impôts, taxes et versements assimilés		-167 524 872.66	-173 817 524.53
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 915 519 849.74	2 699 225 850.88
Autres produits opérationnels		120 876 666.93	72 651 701.08
Autres charges opérationnelles		-58 405 988.66	-99 258 043.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		-868 249 692.56	-1 299 102 638.36
Reprises sur pertes de valeurs et provisions		370 500 844.60	719 627 105.07
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 480 241 680.05	2 093 143 975.07
Produits financiers		163 571 611.87	183 271 195.24
Charges financières		-164 840 374.12	-177 710 456.40
VI - RESULTAT FINANCIER		-1 268 762.25	5 560 738.84
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		1 478 972 917.80	2 098 704 713.91
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-277 583 318.00	-628 653 272.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires		7 032 819.01	-96 986 328.41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 362 516 933.30	11 464 625 109.18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9 168 160 152.51	-9 897 587 338.86
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 194 356 780.79	1 567 037 770.32
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 194 356 780.79	1 567 037 770.32
Résultat minoritaires		85 189 898.58	4 426 500.76
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence		96 748 968.51	-62 302 666.02
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06